

تفريغ شرح كتاب

# منظومة ألقاب الحديث

تأليف محمد العربي - المتوفى سنة ١٠٥٢ هـ - رحمه الله

للشيخ:

د. عبدالعزيز بن محمد السعيد

ملاحظة: الشيخ لم يراجع التفريغ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فأسأل الله -عز وجل- أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا وأن يزيدنا علماً وهدى وتقوى وبصيرة، إنه على كل شيء قدير.

في هذا المجلس المبارك سيكون ثمة تعليق على هذه المنظومة، منظومة ألقاب الحديث، أو ما يسميها بعضهم بطُرْفَة الطُّرْف؛ لقوله في آخرها: وقد تناهت طُرْفَة من الطُّرْف.

وعلى كلِّ لم يُذكر أن المؤلِّف سمّاها.

ومؤلِّفها هو محمد العربي ابن يوسف المغربي الفاسي المتوفى سنة ثنتين وخمسين وألف من هجرة النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وهي منظومة ابتدائية، فمن أراد أن يتدبّر بمصطلح الحديث فليبدأ بهذه المنظومة فهي أفضل من غيرها، وفيها تصويرٌ لأساسيات هذا العلم وأصوله، فهو أولاً لم يأت على أنواع هذا العلم، ولم يذكر في هذا كبير مسائل، وإنما أراد أن يعرفك تعريفاً إجمالياً بأنواع هذا العلم الأساسية، وإلا ثمة أنواع كثيرة لم يذكرها.

أهمية هذه المنظومة:

أولاً أنها مختصرة تناسب المبتدئ.

وثانياً أنها سهلة العبارة والنظم.

وثالثها أنها تتوافق في جملتها مع نخبة الفكر، بحيث إن من انتهى من هذه المنظومة ارتقى إلى نخبة الفكر.

لكن بالنسبة لليقونية وإن كانت أقل أبياتاً ويمكن أيضاً أسهل في الحفظ ولكن فيها أبيات لا تتفق مع ما في النخبة، قد يحصل عند المبتدئ إشكال، والمبتدئ ليس محرراً ويحتاج في الابتداء إلى التصور فقط، فلذلك هذه الأنواع هي التصور ولهذا نحن نقتصر على ما اقتصرت عليه هذه المنظومة لكن بشيء من التوضيح، أما الخوض في المسائل والتفصيلات والتقسيمات فليس هذا موضعه.

وهذا هو ترتيب العلم عند أهل العلم، ما أُلِفَ لهدفٍ معين أو لمقصدٍ معين فينبغي أن يكون الشرح على هذا المقصد حتى لا يتسع الخرق على المبتدئ في طلب العلم فلا يُحصَل هذا ولا هذا.

ثم بعد ذلك نشرع في هذه المنظومة.

تفصّل.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمستمعين.

قال الناظم - رحمه الله -:

حمدا لمن نزل أحسن الحديث \* \* \* وصلواته تسحُّ لا تَريثُ

على الرسول المصطفى وآله \* \* \* وصحبه وناقلي أقواله

وقد أشار بعض أعيان الورى \* \* \* بنظم ألقاب الحديث دُورا

فما أَلَوْتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصِدُ \* \* \* جُهِدَ مَقْلٌ جَادَ بِالَّذِي وَجَدُ

مقتصرًا فيه على الألقاب \* \* \* والله أستهدي إلى الصواب

قوله: حمدا لمن نزل الحديث

ابتدأ بحمدا، حمدا هذه مصدر، هو الحمدُ حمداً، لكن يُعَبَّرُ أحياناً بالمصدر لأنه يُفيد الاستغراق أكثر من غيره، قال: الحمدُ حمداً لمن نزل أحسن الحديث، هذا يتوافق مع القرآن العظيم ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

قال: وصلواته تُسْحُّ لا تَرِيثُ، أي صلوات الله - عز وجل - تُسْحُّ لا تَرِيثُ، والصلوة جمع صلاة، ومعناها في هذا الموضع الثناء على الرسول - صلى الله عليه وسلم - في المأل الأعلى، لأن قوله: وصلواته متعلق بها قوله: على الرسول، في البيت الثاني.

وصلواته تُسْحُّ لا تَرِيثُ، وهذا والأفصح فيها، تُسْحُّ، وإن جَوَّز بعضهم تسحُّ.

والسَّحُّ هو الصب الكثير المتتابع، تقول: سَحَّتِ السماء يعني نزل مطر كثير متتابع، وهذا للمبالغة في كثرة الصلوات على النبي - عليه الصلاة والسلام - من ربه - جل وعلا -.

على الرسول المصطفى، المصطفى يعني المختار المُجْتَبَى، قال الله تعالى ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

في حديث واثلة بن الأسقع المشهور في صحيح مسلم «واصطفاني من بني هاشم».

وآله وصحبه، الآل هنا أتباعه - عليه الصلاة والسلام - إلى يوم القيامة.

وصحبه، جمع صاحب، وهو من رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤمنًا به ومات على ذلك.

قال: وناقلي أقواله، من نقله الأقوال؟ هم الذين رووا الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأولهم أصحابه.

يعني عندنا وصحبه وناقلي أقواله، هل هو عطف أم لا؟ الأصل في العطف أن يقتضي المغايرة، لكن هذا من عطف العام على الخاص يعني: وصحبه وناقلي أقواله سواء من الصحابة أو ممن جاء بعد الصحابة؛ لأن كونهم ينقلون لنا حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - فلهم حق علينا، وهم أجدر وأحرى بصلاة الله عليهم من غيرهم.

قال وصحبه وناقلي أقواله، طيب ناقلو أفعاله - عليه الصلاة والسلام - أين هم؟ وناقلو أخباره أين هم؟

هذا من باب التعبير بالجزء عن الكل، ولو قال وناقلي أخباره لعم كل شيء، وهو أولى من: وناقلي أقواله، وناقلو أخباره تعم كل شيء، لكن قد يكون له نظر في هذا التعبير، وإذا وجدنا لأهل العلم مثل هذا ينبغي تلمس ما يكون قد قصدوه، يمكن لما قال: وناقلي أقواله عبر بالأقوال لأن الأقوال مقدمة في الأحكام التكليفية، أقوى شيء في الأحكام التكليفية أقواله - عليه الصلاة والسلام -؛ لأن غيرها يحتمل ما لا يحتمل القول، ثم غيرها منه ما لا يمكن أتباعه - صلى الله عليه وسلم - فيها.

قال: وقد أشار بعض أعيان الورى \*\*\* بنظم ألقاب الحديث دُرّاً

الأعيان جمعُ عين، ومعاني العين كثيرة حتى أوصلها بعض علماء العربية إلى أكثر من مئة معنى، لكن يراد بالأعيان هنا: الأشراف والفضلاء والخيار والكُبراء، فهؤلاء طلبوا منه أو أشاروا عليه بهذا النظم، وهذا هو سبب تأليف أو سبب نظم المؤلف لعلوم الحديث، سببه إشارة هؤلاء الأعيان عليه بأن ينظم هذه المنظومة.

طبعاً الورى على وزن فتى وهم الخلق.

وقوله ألقاب: جمع لقب، وأصله ما أشعر بمدح أو ذم، تقول: فلان بخيل، فلان كريم، كريم صفة مدح وبخيل صفة ذم.

طيب، هذه الألقاب التي عندنا هل تعلق بها مدح أو ذم؟

لا، اللقب يسميه العلماء الاسم الثاني، لأن الاسم الأول العلم، شخص اسمه صالح، هذا مجرد علم، قد يكون اسمه صالح وهو أفسد عباد الله، لا ينطبق عليه معنى الصلاح.

اللقب يراد به صفة، ليس بالاسم الأول، ولهذا في الترتيب: العلم ثم اللقب ثم الكنية.

طيب المؤلف هنا هل هو أراد مجرد أن يعطينا أعلاماً فقط، الصحيح الحسن الضعيف المنكر، أم أراد معاني؟ أراد معاني، إذن هذه ليست مجرد أسماء، هو سماها ألقاباً لأنها متضمنة للصفات، والمراد بها هنا أنواع أو أسماء علوم الحديث المُصطلح عليها بين أهل الحديث، فقوله: بنظم ألقاب الحديث، أي بأسماء علوم الحديث.

وقوله: دررا، الدرر جمع درة، وهي اللؤلؤة العظيمة.

وقوله دررا: حال، أي حالة كونها دررا، إما أن النظم هو الدرر، أو الألقاب هي الدرر، الله أعلم.

لما قال: بنظم ألقاب الحديث، سمى بعضهم نظمه هذا: نظم الألقاب، نظم ألقاب الحديث.

وبعضهم يطلق عليها: طُرْفَةُ الطَّرْفِ، وقد تناهت طُرْفَةُ من الطَّرْفِ، تأتي في آخر الأبيات إن شاء الله.

قال: فما ألوت في ابتدار ما قَصَدَ.

ما ألوتُ يعني ما قصرت وما تباطأت، في ابتدار ما سبق، أي في معاجلة ما أراد هذا الذي أشار عليه.

لماذا؟ لأن هذا من عمل البر والخير، وأعمال البر والخير تُطلب فيها المسارعة والمسابقة لأنها داخلة في المسابقة إلى الخيرات والمسارعة إليها، ولهذا قال موسى -عليه السلام- ﴿وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى﴾ [طه: ٨٤].

فما ألوتُ في ابتدارُ ما قَصَدَ \* \* \* جُهدَ مُقِلِّ جَادَ بالذي وَجَدَ

يعني أن هذا النظم الذي يقدمه لنا هو جهد مقل.

أولاً هذا تواضع من المؤلف، قال: جهد، يعني بلغت جهدي.

ثم وصف نفسه بأنه مُقلِّ، وهذا التواضع، الإنسان مهما بلغ لا بد أن يكون عنده التواضع لأن العلم لا يحيط به إلا الله - عز وجل - .

قال: جهد مقلِّ جاد بالذي وجدُ

الجهد: هو الوسع والطاقة.

جاد: من الجود والكرم والسخاء، أي أنه بذل ما عنده، أو بذل ما يجده عند نفسه، أو بذل ما في قدرته ووسعه.

قال: مُقتصراً فيها على الألقابِ \* \* والله أستهدي إلى الصوابِ

مُقتصراً على الألقاب، إذن هذا موضوع النظم موضوعه ماذا؟

ذكرناه في الأول، قلنا إن الألقاب هذه أسماء علوم الحديث، لكن هل هو اسم مجرد أو تحوي معنى؟

إذن هو يقصد تعريف أنواع علوم الحديث فقط.

موضوعها هو تعريف أنواع علوم الحديث دون الخوض في التفاصيل والأحكام، وهذا هو غالبها بل الأصل فيها، فيها موضع أو موضعان هما اللذان جاء بالحكم فيهما، أما البقية ما أتى فيها بشأن الحكم ولا التفاصيل.



إذن موضوعها هو تعريف أنواع علوم الحديث دون الخوض في التفاصيل والأحكام، لأنه قال: مقتصراً على الألقاب، فمعنى ذلك أن هناك شيئاً غير الألقاب مطروق في علم الحديث، هو ما يتعلق بالمسائل والتفاصيل والأحكام، على الاتفاق والاختلاف موجودة، لكنه اقتصر على بيان معاني الألقاب.

لماذا اقتصر عليها؟ لأن أول درجات العلم تصور العلم.

لا يمكن أن تعرف شيئاً إلا إذا تصورت هذا العلم، في أي فن من الفنون.

إذن هو الآن يعطيك تصوراً لأهم أنواع علوم الحديث، أو أصول الحديث، فإذا تصورت هذا العلم، بعد ذلك تأتي الأحكام، بعد ذلك تأتي المسائل التي هي دون هذا في الأهمية، ثم بعد ذلك تأتي

المُلح.

نعم

الْمَتْنُ مَا رُوِيَ قَوْلًا وَنُقْلًا \* وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وَصْلٌ

هنا يريد أن يعرف معنى المتن ومعنى السند.

فنقول: الحديث له جزءان، سند ومتن، يتركب من شيئين، سند ومتن.

والمؤلف - رحمه الله - بدأ بالمتن لشرفه؛ لأن المقصود من الإسناد ما هو؟ المتن.

ولهذا حين تُعبّر في الأسانيد من جهة النبي -عليه الصلاة والسلام- تقول من فوق، أعلى الإسناد، كلما تأخر الزمن يصبح دون وأقل.

طيب، المتن قال: ما رُوِيَ قولاً ونُقِلَ.

معنى كلام المؤلف وترتيبه: المتن هو القول المروي، وما نُقل مما لم يكن قولاً، من الفعل ونحوه.

يعني ما روي قولاً للنبي -عليه الصلاة والسلام- أو غيره من الصحابة التابعين، ونُقِلَ، يعني وغير القول مما نقل، تُنقل الأفعال، تُنقل الأوصاف، تُنقل الأخبار، كلها تُنقل.

فلهذا نقول: قوله: المَتْنُ مَا رُوِيَ قَوْلًا وَنُقِلَ.

المَتْنُ هُوَ الْقَوْلُ الْمَرْوِيُّ، وَمَا نُقِلَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ

قَوْلًا.

بعض الآيات فيها احتمالات، احتمال وجهين وكثيرة الاحتمالات، لكن ما نخوض فيها، هذه حَلَّوْهَا، إِذَا قَلْنَاهَا تُشْكَلُ الْمَسْأَلَةُ.

وقول الناظم: والسند الذي له به وُصِلَ.

نقول: والسند الذي له، لأي شيء؟ للمتن، الضمير عائد على المتن.

به وُصِلَ، به، أي بالمتن، الضمير يعود على أي شيء؟ على المتن.

وعلى هذا ماذا يكون البيت؟

والسند الذي بالمتن وُصل.

فتحصّل من معنى هذا البيت أن السند هو الطريق الموصلة إلى المتن، هذا السند.

أو إن شئت تقول: هو ما ينتهي إليه السند من القول أو الحكاية أو الفعل أو غيره، هو ما ينتهي إليه السند.

وللاخوة المبتدئين - وإن كان الأكثر يعرفها - لكن أعطيكم مثالا خفيفا.

حين يقول مسلم في صحيحه: حدثنا يحيى بن يحيى، قرأت على مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي سلم قال: «لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه»

السند أين هو؟

هو هؤلاء الرواة، يحيى ومالك وأبو الزناد والأعرج وأبو هريرة، هذا هو السند، هؤلاء أوصلونا إلى أي شيء؟ إلى قول النبي - عليه الصلاة والسلام -، إذن هذا القول ما هو؟ هو المتن، هو المقصود، وهذا السند هو سلم الوصول إلى هذا المتن، وهذا واضح ما أظن أنه يخفى.

تفضل

ثم الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَ \*\* \* بنقلِ عَدَلٍ ضَبْطُهُ قَدْ كَمَلَا

إلى النهاية بلا تعليلٍ \*\* \* ولا شذوذ فاعنَ بالتحصيلِ

هذا الآن تعريف للحديث الصحيح، وإذا قالوا الحديث الصحيح يريدون به الصحيح لذاته، ونشرح هذه النقطة بشيء يسير.

الحديث الصحيح نوعان: حديث صحيح لذاته وحديث صحيح لغيره.

الصحيح لذاته هو الذي تحكم عليه بأنه صحيح بدون أن يحتاج إلى حديث آخر يعضده، هذا يسمى الصحيح لذاته.

والصحيح لغيره هو الذي يحتاج إلى عاضدٍ يعضده، يعني ما يبلغ رتبة الصحيح إلا إذا ضُمَّ إليه غيره من الأحاديث.

وهذا إذا أردت أن تمثل له مثالا سهلا واقعيا، فلان يصل إلى المسجد، على نوعين هناك من يصل بنفسه وهناك من يصل بغيره، هناك من يأتي إلى المسجد بنفسه وهناك إنسان عاجز لا بد أن يكون معه من يوصله إلى المسجد، كلهم وصل إلى المسجد، هذا واصل وهذا واصل، لكن هذا واصل بغيره وهذا واصل بذاته، والحديث الحسن كذلك، منه حسن لذاته وحسن لغيره، الحسن لذاته أي لمفرده، ولغيره أي لا بد أن ينضم غيره معه ليكون حسناً، هذه نقطة.

النقطة الثانية: إذا قال العلماء وأطلقوا: صحيح، ما يقصدون إلا الصحيح لذاته، والحسن: الحسن أيضاً لذاته، لماذا؟ لأن الحديث الصحيح لغيره والحديث الحسن لغيره مُستفاد من أنواع علوم الحديث الأخرى.

قال: ثم الصحيح عندهم.

الصحيح عندهم أي عند أهل الحديث، طيب لماذا قلنا أهل الحديث ما قلنا غيرهم؟

لأنهم أهل الفن.

طيب، قال: ثم الصحيح عندهم ما اتصلا.

هنا أولاً الألف هذا ألف الإطلاق، وستمر معنا ألف الإطلاق، ألف الإطلاق هي عبارة عن ألف زائدة جيء بها من أجل الوزن الشعر، وهي تكثر في المنظومات عند أهل العلم.

وهي ألف نشأت عن ماذا؟ نشأت عن فتحة، فالإنسان لما أطلق صوته بالفتحة نشأ عنه الألف، ولذلك سُميت ألف الإطلاق، وإلا فأصلها: ما اتصل.

قال: ما اتصلا .. بنقل عدلٍ ضبطه قد كُملاً

هذان البيتان فيهما خمسة شروط.

قال ثم الصحيح عندهم ما اتصلا، ما الذي اتصل؟ المراد ما اتصل إسناده.

طيب ما معنى اتصال السند؟ اتصال السند معناه أن يكون كل راوٍ قد تلقى الحديث عمّن رواه عنه بطريقة صحيحة، هذا اتصال السند، اتصال السند أن يكون كل راوٍ قد تلقى أو أخذ الحديث عمّن رواه عنه بطريقة صحيحة.

يُقابل هذا الاتصال الانقطاع، وسيأتي إن شاء الله، تأتي أنواع الانقطاع ونتكلم عليها، المُعلّق والمرسل والمُعضل والمُدلس والمرسل الخفي، ستأتي إن شاء الله.

إذن يُقابل الاتصال الانقطاع، إذن الشرط الأول: لا بد أن يكون متصل الإسناد.

لكن أنبه على شيء في اتصال السند، أن اتصال السند مرتبط بطرق التحمل، طرق التحمل ثمانية، منها ما هو صحيح ومنها ما هو ضعيف.

فالسماح من الشيخ أو القراءة عليه أو الكتابة المقرونة بالمناولة أو بالإجازة، أو الإجازة، هذه صحيحة.

لكن هناك بعض أنواع التحمل تأخذ حكم المنقطع، الوجادة العريّة عن الإجازة مثلاً، الإعلام العريّ عن الإجازة، هذه تأخذ حكم المنقطع.

وسياتي إن شاء الله بعد ذلك معنى الانقطاع وكيف يكون في ما يذكره إن شاء الله من الأنواع حتى لا نقدم شيئاً على شيء.

إذن أولاً: اتصال السند.

قال: بنقل عدل.

من هو العدل؟ عندنا معنى العدل هذا يذكره العلماء الذين كتبوا في الاصطلاح لسببين:

السبب الأول: لتعليم المتعلم أو طالب الحديث أن هذا التعديل للرواة مبني على أصل عند العلماء، ولم يكن اعتباطاً ولا اتفاقاً، يعني لو تأتي تقول: فلان عدّله بناء على ماذا؟ أو ما معنى العدل عندهم؟ هذا السبب الأول.

الثاني: لأن بعض الرواة لا يمكن أن تحصل على ترجمته ومعرفة أنه عدل إلا بالنظر في أحواله وإسقاط هذه الأحوال على معنى العدالة عند العلماء.

نقول: العدل عند العلماء هو من كان أكثر أحواله مطيعاً لله، ولا تضر الهفوة ولا الخطيئة؛ لأننا لو قلنا ذلك لقلنا لا يصح حديث إلا من كان معصوماً، هذا غير صحيح، لكن من كان غالب أحواله طاعة الله - عز وجل -.

ماذا يفيدنا هذا؟ من كان كذلك أمّناه على حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -.

فكلمة عدل تُساوي: صادق.

يعني يكون صادقاً، ولهذا يعبرون عنه بصدوق.

إذن معنى عدل: صادق في روايته.

ولهذا أتبه - وإن كانت خارجة عن المحل - العلماء إذا قبلوا رواية المبتدع قد يأتي واحد يقول: المبتدع هذا مُقيم على أمر عظيم، فهو فاسق، البدعة في الجملة أعظم من الكبيرة، أقول: لا، العلماء عندهم عدالة روائية وعدالة دينية، العدالة الروائية هي التي نتكلم عنها.

إذن عدل معناها أنه صادق فيما يروي، ولهذا يقبلون حديث صاحب البدعة إذا كان صادقاً، لماذا؟ لأنه متدين لله - عز وجل - بهذه البدعة وصادق في التدين، مثل هذا لا يمكن أن يكذب على النبي - عليه الصلاة والسلام -.

إذن عرفنا العدل ما هو؟ يريدون بالعدل باختصار من ثبت صدقه.

هذا الجانب الذي نعرفه في معنى عدل، لكن بالنسبة لتطبيقاتنا وعملنا لا يمكن أن تأخذ هذه الكلمة وتذهب تبحث في كل راوٍ، لماذا؟ لأنها لا توجد فيها أكثر الرواة، أكثر الرواة لا توجد فيه كلمة عدل نهائياً، لكن هناك تعبيرات للعلماء تعبر عن هذه اللفظة.

العلماء يقسمون العبارات إلى ألفاظ تعديل وتجريح، كل عبارات التعديل تثبت بها عدالة الراوي.

وهناك من ألفاظ التجريح من الضعفاء من تثبت بها عدالة الراوي لا ضبطه.

فعدنا مثلاً هم يعبرون يقولون: فلان ثقة، ثقة تجمع لك ما بين العدالة والحفظ.

يقولون: فلان خيار فلان صالح فلان صدوق فلان حجة، كل هذه تدل، لأن ثقة معناها قبول حديثه، وإذا قلت: حجة معناها تقبل حديثه، ثابت معناها تقبل حديثه، إذن هو عدل.

قال: بنقل عدلٍ ضبطه قد كُملاً.

الضبط ما معناه؟ هو حفظ ما يرويه الراوي حتى يؤديه على الوجه الذي سمعه، سواء كان حفظه في كتاب أو في الصدر.

طبعاً في الصحابة عامتهم كان حفظ صدر، التابعون أيضاً عندهم حفظ صدر وعندهم أيضاً كتابة.

لما جاء أتباع التابعين بدأت المسألة تتقارب، ثم بعد ذلك صارت الكتابة أكثر، مع الحفظ، ثم بدأت تقل، لماذا؟ لأن الأسانيد طالت والروايات تعددت، فيصعب ضبطها، لأن التابعي كان بينه وبين النبي -صلى الله عليه وسلم- راوٍ واحد، ويروي الحديث.



لكن من جاء بعد بدأت عندهم، هذا الحديث رواه عن أكثر من تابعي، لأنه سمعه من التابعي من صحابي أو رواه عن أكثر من صحابي، وهكذا تفرعت، ثم من جاء بعدهم، حتى صار في حفظ صدر وحفظ كتابة، حتى قلّ حفظ الصدر، بمعنى ماذا؟ ليس بمعنى أنه لا يوجد، بل يوجد، لكن صار الاعتماد في الرواية على الكتاب؛ حتى يؤدي الشيخ هذه الأحاديث على الوجه الصحيح.

ضبطه قد كُملاً.

ما معنى كمال الضبط، أو تمام الضبط؟

معناه أن تكون أغلاطه في جانب مروياته قليلة أو نادرة، هذا الثقة ليس معناه أنه لا يخطئ، لا، غلط.

تأتي في العلماء وفي الرواة تقول: ثقة ثبت، أخطأ في الحديث الفلاني.

وليس هناك أحد من الرواة لم يُحسب عليه خطأ، إلا -في ما وقفت عليه- نزر يسير واحد أو اثنان، وهؤلاء ليس لهم إلا مرويات قليلة، بعضهم ليس لهم إلا حديث واحد أو حديثان، أما كلما كثرت أحاديث الراوي تكثر الأغلط، لكن هي نسبة وتناسب، نفهم من هنا أنه ليس معناه أنه لا يخطئ، لا، ولكن معناه أن أحاديثه التي أخطأ فيها قليلة بالنسبة لمروياته.

طيب، نقول: هل نحن نستفيد من هذا الآن؟

هل أنا وأنت وفلان سنذهب إلى كل راوٍ ونجمع أحاديثه ونعددها ونأتي بما أخطأ فيه وما لم يخطئ فيه؟ لا، هذا مستحيل، ومن فضل الله أن الله امتن على الأمة بالأئمة السابقين وكفونا مؤنة ذلك كله.

نحن نستفيد كمال الضبط من عبارات العلماء في باب الجرح والتعديل، يعني كَمُل ضبطه، هو إذا راجعت أنت ألفاظ التعديل، من أول ألفاظ التعديل مثل ثقة ثقة، أو: لا يسأل عنه، أو ما أو ثقته، أو ثقة، أو ثبت، أو حجة، أو نحو ذلك، تنزل من هذه المراتب كلها حتى تصل إلى مرتبة صدوق، لا بأس به، صالح الحديث، خيار، ما قبل هذه المرتبة هؤلاء كلهم حديثهم صحيح، إذا وجدتهم يقولون: ثبت ثقة، وحافظ يعني ضابط بشرط أنه لا يكون متهما في دينه، إذا هو متهم في دينه سقطت عدالته وإن كان حفظه تاماً، طيب هذه يجب أن تربطها بالضبط، يجب أن تربطها في هذا الجرح التعديل.

إلى النهاية بلا تعليل

إلى النهاية أي لنهاية الإسناد، فدلّ قوله إلى النهاية على أن اتصال الإسناد وكون الرواة عدولاً ضابطين لا بدّ أن يكون من أول الإسناد إلى منتهاه، فلو انقطع في موضع واحد أو طعن في عدالة راوٍ واحد أو طعن في ضبط واحد منهم لم يكن صحيحاً.

قال: بلا تعليل

أي ولا يكون الحديث معللاً، أي فيه علة، وسيأتي معنا الحديث المعلل، فقط اعرفوا أنه لا يكون في علة وسيأتي معنا الحديث المعلل إن شاء الله.

ولا شذوذ فاعن بالتحصيل.

أي ولا يكون فيه شذوذ، والشاذ سيأتي بعد قليل إن شاء الله تعالى معناه.

فاعنَ بالتحصيل.

نأتي الآن نقول هذا الحديث الصحيح تبين لنا أن فيه خمسة شروط:

اتصال الإسناد.

عدالة الراوي.

كمال ضبط الراوي.

سلامته من العلة.

سلامته من الشذوذ.

ثلاثة شروط ثبوتية وجودية لا بد من وجودها، والشرطان الآخران شرطان عدميان منفيان لا بد من انتفائهما، الثلاثة الأولى إذا فُقدت ما صحَّ الحديث، والآخران إذا وجدا ما صحَّ الحديث.

مثاله: ما رواه أبو داود في السنن، قال: حدثنا علي بن نصر قال حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ قال حدثنا حرملة بن عمران قال حدثنا أبو يونس سليم بن جبير مولى أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يقرأ هذه الآية من سورة النساء ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»

هذا ماذا يعني؟ يعني تحقيق أن الله تعالى متصف بصفة السمع والبصر، هذه من أحاديث تحقيق الصفة لله - عز وجل - وهذا رد على المفوضة الذين يفوضون المعنى، الحديث هذا استدلل به أهل العلم على رد مقالة المفوضة الذين يفوضون المعنى، أهل السنة يفوضون كيف لكن لا يفوضون المعنى.

ولهذا النبي - عليه الصلاة والسلام - في صحيح مسلم لما ذكر أن الله - عز وجل - يقبض السماوات يوم القيامة بيمينه أشار النبي - صلى الله عليه وسلم - ويهزهن.

المعنى أن النبي الصلاة والسلام يقول يميني كيمين الله؟ أو يمين الله كيميني؟ أو فعل الله في الاهتزاز كيميني؟ لا، معناه أن هذا الفعل متحقق وأنه صفة متصف بها الرب جل جلاله وليس مجرد لفظ بلا معنى؛ لأن هذا أصلا يخالف قول الله تعالى ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]

تدبر آيات الله في معانيها، أليس كذلك؟ من يقول أحاديث الصفات تفويض يأتي لنا بدليل من كتاب الله أو سنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - على أن هذه الألفاظ لا تُتدبر، يأتي بدليل، ولن يجد دليلا.

هذا الحديث في الإسناد، لو بحثت عن الرجال هؤلاء كلهم نُص على أنهم ثقة، إذن ينطبق عليه أنه عدل ضابط.

نحن الآن نقول هذا الإسناد هل هو مُتصل؟ نعم هذا الإسناد مُتصل، كله بصيغة التحديث والسماع، كل راوٍ منهم يقول: حدثنا حدثنا حدثنا، حتى قال أبو يونس سليم بن جبير: سمعتُ أبا هريرة - رضي الله عنه - كلها حدثنا وسمعت وهذه الألفاظ تدل على السماع والاتصال.

ثم بعد ذلك نقول: بلا شدوذ ولا علة، نقول طبعا بلا شدوذ ولا علة هي مرتبة متقدمة لأنها أخطر أنواع علوم الحديث، هي مرتبة متقدمة لمعرفة الشذوذ والعلة، لكننا نختصر لكم جزءا، نقول: أنت

الآن إنسان مثلنا، ما عندنا قدرة على التمييز، فهناك طرق تميز بها انتفاء العلة والشذوذ عن الحديث،  
ما هي؟

توجد طرق كثيرة لكن نعطيكم طرقاً يسيرة. إحداها: أن تنظر من صححه من العلماء، فتصحيح  
العالم له معناه نفي العلة والشذوذ عنه.

هذا الحديث لما رجعنا وجدناه صححه ابن حبان وصححه الحاكم وصححه اللالكائي في شرح  
أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة وجعله على شرط مسلم وقال هذا مما يلزم مسلماً إخراجاً، وقوّاه  
الحافظ ابن حجر بإسناد على شرط مسلم، إذا كان على شرط مسلم ما معناه؟ صحيح.

إذن استفدنا من كلام هؤلاء العلماء انتفاء الشذوذ والعلة عن الحديث.

توجد طريقة ثانية أن الإنسان يتوجه إلى الكتب التي تكلمت على الأحاديث وشرحها، فيها تجده  
يذكر لك الأحاديث التي عارضته والآيات كما سيأتي في المشكل والمختلف إن شاء الله، فمنه يُستفاد  
هل الحديث فعلاً فيه علة أم لا.

وكتب التخاريج تفيد في هذا الباب، لكن الطرق الأخرى في مرحلة متقدمة.

ثم بعد ذلك ننتقل إلى الحسن، نعم.

**والحسن الذي الشروط استوفى\*\* إلا كمال الضبط فهو خفّاً**

طبعا الشروط هذه على النصب، الشروط؛ لأنها مفعول به مقدم لقوله استوفى، وتركيب البيت:  
والحسن الذي استوفى الشروط.

أي شروط؟ الشروط التي تقدمت، فأل هنا للعهد الذكري، الشروط التي تقدمت في الصحيح، ما هي؟

الشروط خمسة، لكن استثنى في الحسن ماذا؟ قال إلا كمال الضبط فهو خفّ.

طيب ما هو المستثنى الآن؟ خفة الضبط، الشروط الباقية ما هي؟ العدالة والاتصال ونفي الشذوذ والعلة.

إذن عرفنا بهذا مفارقة الحديث الحسن للصحيح، اشتركا في أربعة شروط وافترقا في شرط واحد، في الحديث الصحيح كمال الضبط وفي الحديث الحسن خفة الضبط.

لكن هل فيه نفي الضبط عنه؟ ليس فيه نفي الضبط عنه؛ لأنه إذا انتفى الضبط يصير ضعيفاً، هذا واضح، ما أظنه يحتاج إلى مزيد، لكن نعلّق على خفة الضبط.

أنت تبحث في علم الرجال، لا أظن أنك تجد راوياً خفيف الضبط إلا واحداً أو اثنين، من آلاف الرجال، هذه تُعرفها معرفة متقدمة، مرحلة متقدمة لا تناسب، وفي المرحلة التي تناسبنا الآن أنك ألفاظ الجرح التعديل التي ذكرها العلماء ما بين الصحيح والضعيف ما بين المراتب التي ذكرناها في الصحيح وما بين مراتب التضعيف والتجريح توجد مرتبة متوسطة، هذه هي التي تعبر عن خفة الضبط، مثل الصدوق، مثل صالح الحديث، مثل الخيار، مثل ليس به بأس، لا بأس به، ونحوها من الألفاظ المذكورة معها، هذه التي تعبر لك عن خفة الضبط.

لأنك الآن ما تستفيد أن نقول لك خفة الضبط وإذا جئت تطبّق ما تجد لها مثلاً، فأنت لا بد أن تراجع ألفاظ الجرح والتعديل، هذه مهمة، لازم تربط التعريف بألفاظ الجرح والتعديل.

مثاله: ما رواه البخاري في الأدب المفرد عن عمر بن خالد الحراني عن ضمان بن إسماعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «تهادوا تحابُّوا» هذا الحديث قال عنه ابن حجر في البلوغ: حديث حسن.

لما نأتي إلى رِوَاة الإسناد طبعاً البقية الثقة، لكن نحتاج إلى أن نأخذ من خف ضبطه؛ لأنه في باب الأسانيد يا إخوان الحكم مقيد بأقل الرجال حالاً، لو صار عندك الإسناد كله من الأئمة الثقات إلا راوٍ واحد خفّ ضبطه يكون الحديث حسناً، لا يكون صحيحاً، كله مرتبط بأقل الرواة حالاً، بل ربما يكون الإسناد كله ثقات أئمة إلا راوٍ واحد كذاب فيكون الحديث موضوعاً.

الذي عندنا: ضمام وموسى، عندنا ضمام بن إسماعيل وموسى بن وردان.

لما نجي إلى ضمام نجد ابن معين والنسائي قالوا فيه: لا بأس به.

طبعاً لا بأس به من ابن معين، إذا قلت: لا بأس به ثقة ليس معناه أنه يساوي: ثقة، لا، معناه أنه له حكم الثقة، يعني أن حديثه مقبول في أدنى مراتب الثقة، لأن الثقة مراتب.

وقال أبو حاتم: صدوق.

قلنا لكم صدوق هذه أقل من ثقة لكنها ليست تضعيفاً للراوي.

الثاني موسى بن وردان، قال فيه الدارقطني: لا بأس به.

دعوكم من الاختلاف الموجود فيهم من التوثيق والتضعيف لكننا نأخذ من الأقوال ما يناسب حكم الحافظ ابن حجر.

أما الاسناد فهو متصل، ورواته وإن كان بعضهم لم يصرح بالسماع، ولكن ثبت سماعه ولم يكن مُدلساً -على ما سيأتي بيانه في التدليس إن شاء الله- فعننته محمولة على الاتصال.

وقلنا طبعاً: انتفاء الشذوذ والعلة أخذناها من قول الحافظ ابن حجر: حديثٌ حسن، لأنه يقتضي انتفاء الشذوذ والعلة.

وإنما يُلجأ إلى قول الحافظ ابن حجر لماذا؟ لأن الإنسان في بداية الطلب يتعسر عليه أن يجمع العلوم في وقت واحد، فيتعلم حتى يصل إلى المرحلة التي تليها.

تفضل.

**ثم الضعيفُ ما به اختلالٌ \* في شرطٍ أو أكثرٍ واعتلالٌ**

الاختلال هو تغير الشيء، وفلان مختل عقلياً معناه أن عقله تغير.

والاعتلال معناه الإصابة بالعلة وهي المرض.

طيب، قوله هنا: واعتلال، اعتلال هذه معطوفة على اختلال، والمعنى: ثم الضعيف ما به اختلالٌ واعتلالٌ في شرطٍ أو أكثر.

طبعاً هذه من الأبيات المحتمل توجيهها لأمرين لكن لا نهتم بها الآن.

معنى كلام الناظم في تعريفه للحديث الضعيف على جهة الإجمال وليس جهة التفصيل، بمعنى أنه عرف لنا الحديث الضعيف باسمه العام لا بخصوص أفراده، لأنه سيأتي إن شاء الله تعالى أن هناك



أنواعاً من الضعيف، المنكر، الشاذ، المعضل، كلها أنواع ضعيفة، لكن هذه لها أسماء معيّنة، كلها تندرج تحت الضعيف، ولهذا عبارة الناظم يقول: ما به اختلال واعتلال، يعني أصابته علة أو تغير فيه شيء.

إذن هذا التغير في هذه الشروط الموجودة، التي سبقت، وهي كم؟

ستة.

ستة لأننا قلنا في الشروط اشتركوا في كم؟ في أربعة، وهذا له شرط وهذا له شرط.

لأننا ما نفترض الشروط في الصحيح أو في الحسن لكي تقول خمسة في الحسن وخمسة في الصحيح، الشروط التي ذكرت سابقاً كم هي؟

ستة، بقطع النظر عن متعلقها.

لماذا نقول هذا الكلام؟ لأنك عندما تناقش الضعيف لو تقول خمسة، طيب لو أن عندنا راوٍ، الضعيف هل هو خف ضبطه أم لا ضبط له؟

ضعف ضبطه صحيح أم لا؟

فلذلك نقول: ما افتقد الشروط الستة السابقة، وليست الخمسة.

بمعنى أنه إذا اختل شرط من الشروط السابقة فإن الحديث ينتقل من صفة كونه حديثاً صحيحاً أو حسناً إلى كونه حديثاً ضعيفاً.

درجات الحديث الضعيف مختلفة، هو درجات، وأسماءه مختلفة، ومحل الضعف مختلف أيضاً، لكن كلها تعود إلى الشروط الخمسة أو الستة هذه، يعني أنت لو أدت علم الحديث الذي يحصل به الحكم على الحديث تديره على الأنواع الخمسة، على الشرط وعلى ما يناقض الشرط أو على ما يخرج به هذا الشرط، ويصفو لك أن هذه هي شروط الحكم على الحديث، التي يجب أن تتوفر به سواء بالتصحيح والتضعيف أو بالتحسين.

طيب، يقول:

ثم الضعيف ما به اختلالٌ \* في شرطٍ أو أكثر واعتلالٌ

فمعنى ذلك أن الحديث الضعيف هو ما فقد شرطاً من شروط الحديث الصحيح أو الحسن، هذا هو الحديث الضعيف، وأمثله ستأتي في الأنواع القادمة إن شاء الله حتى لا نطيل.

تفضل.

**والمتواتر الذي روى عددٌ \* \* \* بغير حصرٍ وله العلمُ استندٌ**

هذا الآن يتكلم عن المتواتر، وفي البداية يا إخوان أقول لكم إن الطريقة التي ذكرت هنا وذكرت في كتب مصطلح الحديث هي طريقة مجتلبة من علم الكلام وليست من علم الأثر، العلماء الأقدمون أطلقوا لفظ التواتر - وهو قليل جداً - بمعنى المستفيض والمشهور، بمعنى الحديث الذي كثرت طرقه، لكن بهذه الشروط التي يذكرونها فهي ليست من مباحث علم الحديث.

المهم عندنا المتواتر وبعده يأتي الخبر الواحد.

هو الآن شرع في بيان الأنواع المتعلقة بوصول الخبر إلينا، سواء الخبر النبوي أو غيره.

فهناك شيء يكون وصوله متواترا وهناك شيء يكون وصوله آحادا، وهذا الآحاد أقسام، فالمقصود عندنا أن نشرح المتواتر بسرعة حتى ما نطيل فيه.

قَالَ:

وَالْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدٌ \* \* بِغَيْرِ حَصْرِ وَلَهُ

الْعِلْمُ اسْتِنْدٌ

أي: والمتواتر الذي رواه عدد، لكن صلة الموصول محذوفة.

بغير حصر: يعني بغير حصر بعدد.

وله العلم استند: أي أنه أفاد العلم الضروري اليقيني.

هم عندهم علم - وهذا من علم الكلام طبعاً - علم نظري وعلم ضروري يقيني، هذا يصنفونه من العلم الضروري اليقيني الذي لا يحتاج إلى مقدمات، النظري هو الذي يحتاج إلى مقدمات ثم تكون نتيجته يقينية، وأما الذي ليست نتيجته يقينية فهو ظني.

أما عندهم علم المتواتر ما معناه؟ معناه أنه لا يحتاج لمقدمات ويفيد العلم الضروري اليقيني، يعني تقطع بهذا الشيء، ولذلك الذين كتبوا في المتواتر وغيره قالوا: لا يشترط فيه عدالة الرواة ولا ضبط

الرواة، المهم أن يكون عدد كثير يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب يروون هذا الحديث، ولذلك أخذوه وادخلوه في الصحيح، بل أعلى من الصحيح.

طبعاً هذا يا إخوة باطل باطل باطل، إلا إذا كنت ترى أن الإمام أحمد كذاب وأبا زرعة كذاب وابن المديني كذاب، هذا شيء آخر.

الأئمة يأتيهم حديث من مئة طريق يقولون: ما ثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شيء.

هناك كتب مؤلفة: لا يثبت في الباب شيء، حديث طلب العلم فريضة له أربعون طريقاً، مُدخل في المتواتر، الإمام أحمد يقول: لا يثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- شيء.

ماذا تقول؟ الإمام أحمد كذاب؟

اتركوا عنكم كل هذا، العلماء عندهم صحة الحديث، وإذا كثرت الطرق الصحيحة نور على نور، لكن كونه متواتراً، كثير من الأحاديث يا إخوان متواترة صحيحة، بعض الناس يظنون المتواتر عدد أصابع اليد، لا.

أنا أعطيكُم مثلاً، والأمثلة كثيرة، القراءة في الصلاة، متواترة أم غير متواترة؟

متواترة معنى يا إخوان، أحاديث كثيرة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

النبي -صلى الله عليه وسلم- ما نقل عنه قراءته في الفجر وقراءته في العشاء وقراءته في الصلوات؟ كلها صحيح أم لا؟ وأقواله -عليه الصلاة والسلام- نقلت، هذه كلها تدل على أنه يقرأ في الصلاة، هذه متواترة أم لا؟ متواترة.

رؤية الله يوم القيامة متواترة أو غير متواترة؟ متواترة، هي ليست بلفظ واحد، وأحاديث مختلفة، لكن كلها تدل على معنى واحد.

المسح على الخفين متواتر أو غير متواتر؟ غسل اليدين متواتر أم غير متواتر؟ مسح الرأس متواتر أم غير متواتر؟ النصاب في الزكاة متواتر أم غير متواتر؟ متواتر يا إخوان.

كثير من الأشياء متواترة، يعني في معناها العام متواترة كلها.

المهم نشرح لكم الكلام هذا على عجل، إذن يقول: روى عدد بغير حصر، لكن بشرط أن يكون هذا العدد أكثر من عدد رواية الحديث المستفيض أو المشهور، يعني أكثر من ثلاثة رواة، لكن قد يكون أربعة أو خمسة أو ستة أو عشرة، بحسب ما يُفَيِّده من العلم يعني الذي توقن به النفس.

وله العلم استند يعني أنه أفاد أي حصل بهذا العدد العلم الضروري أو اليقيني.

تفضل.

وغيره خبرٌ واحدٍ وما\*\* زاد على اثنين فمشهورٌ سَمًا

وما رواه اثنان يُسمَى بالعزیز\*\* وما روى الواحد بالغريب مِيزُ

هذا الآن ذكر القسم الثاني، لأن المتواتر قسيم الأحاد، والآحاد أقسام.

خبر الأحاد أو تقول خبر الواحد كلها بمعنى واحد، وليس معناه رواية الفرد فقط، لا، قد يكون فردا أو أكثر وهذا يعرف بعد معرفة الأقسام.

الأقسام ثلاثة.

قال: وَعَيْرُهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ وَمَا \*\* زَادَ عَلَيَّ اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمًا

أي: ما زاد رواته على اثنين في كل طبقة من طبقات الإسناد فمشهور سما، أي مشهور ارتفع وعلا على بقية أنواع خبر الأحاد لأنها دونه في العدد.

القسم الأول هذا هو المشهور، ويسمى المستفيض، فقال: هو ما زاد على اثنين.

ما زاد على اثنين كم؟ ثلاثة.

فهل هو محصور في الثلاثة أو أكثر؟ لا، قال هو ثلاثة لكن قد يكون أربعة أو خمسة ما لم يبلغ حد التواتر، فإذا حصل العلم اليقيني صار متواتراً، قبل حصول العلم اليقيني يكون مشهوراً، إذن فالحد الأدنى له ثلاثة.

ولا بد أن يكون في كل طبقة من طبقات الإسناد، لأن كل طبقة من طبقات الإسناد هي الحاكمة على الحكم أو على الوصف.

مثاله قول النبي -صلى الله عليه وسلم- «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً» هذا الحديث حديث مشهور، لو جئنا نرى من رواه النبي -صلى الله عليه وسلم-، طبقة الصحابة رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ثلاثة عبد الله بن عمرو وأبو هريرة وأبو أمامة، ثلاثة من الصحابة روه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ثم نأتي إلى حديث عبد الله بن عمرو، كم رواه عن عبد الله بن عمرو في الطبقة الثانية، طبقة التابعين، التي تليها، رواه عنه عروة وعمر بن الحكم وخيثمة، نحن نقول: أقل شيء ثلاثة.

نأتي للطبقة التي تليها.

مَنْ رواه عن عروة بن الزبير؟

رواه عنه ابنه هشام، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، ترون كل طبقة فيها كم؟ ثلاثة رواة، هذا هو المشهور.

القسم الثاني قال: وما رواه اثنان يُسمى بالعزیز.

أي: وما رواه راويان يطلق عليه العزیز، إذن العزیز ما هو وما رواه اثنان في كل طبقة، طبعاً ما رواه اثنان لكن الطبقة الحاكمة هي الأقل، طيب لو عندنا إسناد: ثلاثة اثنان ثلاثة ماذا نسميه؟ نسميه عزيزاً؛ لأن الأقل هو الحاكم.

مثاله: حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» يمثلون له بهذا الحديث.

هذا الحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنس وأبو هريرة - رضي الله عنهما -، ورواه عن أنس عبد العزيز بن صهيب وقتادة، ورواه عن عبد العزيز بن صهيب إسماعيل بن عليّة وعبد الوارث كل طبقة كم؟ اثنان.

بعدها اشتهر الحديث وصار أكثر، لا يضر.

الآن أقل شيء في الطبقة اثنان، ما وجدنا في هذه الطبقات واحدا، كلها أقل شيء اثنان في كل طبقة، خلاص الحكم على الطبقة حكم على هذا.

وما روى الواحد بالغريب ميز.

يعني أن الحديث الغريب هو الذي رواه راوٍ واحد في كل طبقات الإسناد، هذا يسمى الغريب، وهذا طبعا مشهور عند العلماء، العزيز لا أعتقد أنه يوجد عند الأئمة العلماء لفظ العزيز بهذا التعريف الموجود.

المشهور موجود كثير والغريب موجود.

نأتي الآن للغريب، ما رواه في كل طبقة راوٍ، لو وجدنا في طبقة راويين؟

هذا الحديث المشهور «إنما الأعمال بالنيات» رواه يحيى بن سعيد عن التيمي عن علقمة عن عمر - رضي الله عنه -، في كل طبقه رواه راوٍ واحد.

طيب لو رواه عن علقمة خمسة أو ستة، يبقى غريبا؟ نعم، لأننا نظرنا إلى الأقل.

طيب، لو ما يرويه إلا عمر - رضي الله عنه - لكن رواه عن عمر أمم، نسبيه غريبا أو ما نسبيه؟ نسبيه غريبا.

هذا واضح.



طبعاً يا إخوان هذه الأشياء الثلاثة أهم شيء فيها هو الغريب، أهمها الغريب؛ لأن الغرابة تتعلق بها صحة الحديث وضعفه.

**وسمّوا المرفوع ما انتهى إلى \* \* أفضل من إلى الأنام أرسلا**

هذا يتعلق بالحديث المرفوع.

والمرفوع قال: ما انتهى إلى أفضل من إلى الأنام أرسل، وهو النبي -صلى الله عليه وسلم-، يعني أن الحديث المرفوع هو ما انتهى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ومعنى ذلك أن يكون القائل أو الفاعل أو المخبر عنه هو النبي -صلى الله عليه وسلم-.

إذن كل ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- يسمى المرفوع، هذا واضح إن شاء الله.

**ومثله المُسندُ أو ذا ما وصل \* \* لقائلٍ ولو به الوقف حصَل**

ومثله المُسند، مثل ماذا؟ الضمير عائد إلى المرفوع.

أو ذا ما وصل، هنا هذا البيت ذكر فيه تعريفين، على الاختلاف في تعريف المُسند، فذكر أن للمُسند تعريفين:

الأول أن المُسند هو بمعنى المرفوع، طيب المرفوع ممكن أن يكون منقطعاً أو لا؟ ممكن، المرفوع هو وصف للرواية وليس هو حكماً على الرواية، انتبهوا، الرفع هو وصف للرواية وليس حكماً على

الرواية، يعني يوجد مرفوع ضعيف ويوجد مرفوع صحيح، يوجد مرفوع منقطع الإسناد ومرفوع متصل الإسناد.

لكن المرفوع هو النظر إلى من أُضيف إليه الحديث.

طيب، الآن يقول: ومثله المسند، فمعنى ذلك أن المسند هو ما انتهى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، طيب قد يكون منقطعاً؟ قد يكون، قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، ولهذا في المسند وفي كتب المسانيد أحاديث منقطعة وأحاديث مراسيل موجودة، وتُسمى المسند، هي مرفوعة هنا نبي -صلى الله عليه وسلم-.

إذن يقول: وَمِثْلُهُ الْمُسْنَدُ، يعني أن بعض العلماء يرى أن المرفوع والمسند اسمان لمسمى واحد، فالمرفوع هو المسند والمسند هو المرفوع.

والمرفوع عرفنا معناه، فمعنى ذلك أن المسند هو ما انتهى إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أو ما أُضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال: أو ذا ما وصل لقائل ولو به الوقف حصل.

قال: أو ذا، الإشارة عائدة إلى المسند، مثله: الضمير عائد على المرفوع، واسم الإشارة هو أو ذا عائد على المسند، يعني أو ذا ما وصل لقائل، يعني أن المسند ما كان متصل الإسناد إلى قائله، قد يكون مرفوعاً وقد يكون موقوفاً.

فالمسند هنا بمعنى ماذا؟ بمعنى المتصل، وسيأتي المتصل، المسند هو ما اتصل بإسناده إلى قائله، أو نقول: ما اتصل بإسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً، هذا المعنى الثاني من معاني المُسند.

لذلك قال: ولو به الوقف حصل، أي ولو كان الوصل حاصلًا مع الوقف على الصحابي أو من دون الصحابي.

والباء هنا فيه بمعنى مع، التي للمصاحبة.

الذي بعده.

وما انتهى إلى الصحابيِّ وقدَّ \* \* وُصِلَ أو قُطِعَ موقوفاً يُعَدُّ

هذا في تعريف الموقوف، ما هو الحديث الموقوف؟

قال: وما انتهى...

طبعاً ما الذي انتهى؟ يعني السند.

إذن: وما انتهى إلى الصحابي فهو الموقوف، إذن الموقوف هو الحديث الذي انتهى إلى الصحابي، معنى ذلك أنه ليس مرفوعاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قال: وما انتهى إلى الصحابي وقد وُصِلَ، أي وُصِلَ إسناده، أو قُطِعَ -ضد الوصل-، يعني انقطع إسناده، موقوفاً يُعَدُّ، أي أنه يعتبر موقوفاً، فالموقوف ما هو؟ هو ما انتهى إلى الصحابي، سواء اتصل إسناده أو انقطع.

مثلاً عندنا عبد الرزاق روى عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: من استمع آية من كتاب الله - عز وجل - كانت له نوراً يوم القيامة.

طبعاً استمع غير سمع، استمع: قصد سماع الآية.

لو نظرنا إلى الإسناد، هذا إسناد متصل ما فيه إشكال، هذا كلام من؟ كلام ابن عباس، إذن انتهى الإسناد إلى ابن عباس - رضي الله عنه -، والإسناد متصل.

لكن لما نأتي مثلاً في موطأ الإمام مالك، روى في الموطأ عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: من عقص رأسه، أو ظفر، أو لبّد فقد وجب عليه الحلاق.

هذا الآن كلام عمر - رضي الله عنه، هل انتهى الإسناد إلى عمر أو إلى من فوق عمر وهو النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ إلى عمر.

عمر صحابي، إذن هو موقوف على صحابي لكنه منقطع الإسناد، لأن ابن المسيب لم يسمع من عمر، إذن هذا إسناد متصل وهذا منقطع، فالاعتبار بالإضافة لا غير، بقطع النظر عن صحة الإسناد أو ضعف الإسناد، انقطاع الإسناد لا علاقة له، موقوف ضعيف وموقوف صحيح.

أكمل

وذا وما رُفِعَ حيث وُصِلَ \* \* \* فسمّه موصولاً أو مُتصلاً

قوله: وذا وما رُفِعَ حيث وُصِلَ، وذا عائد إلى ماذا؟ وذا عائد إلى الموقوف في البيت السابق.

قال: وذا وما رفع حيث وصلا\*\* فسمه موصولاً أو متصلاً

ومعنى ذلك أن الحديث الموقوف أو المرفوع إذا وصل إسناده يسمى مُتصلاً أو موصولاً، طيب هل المتصل خاص بالمرفوع؟

كل ما اتصل إسناده سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً أُطلق عليه أنه متصل، فالاتصال ضد الانقطاع الذي شُرح لها لكم سابقاً.

الذي بعده:

وما انتهى لتابعيَّ ووقفُ\*\* فذلك المقطوع عند من سَلَفُ

يعني عند مَنْ تقدّم من أهل الحديث.

هنا يعرف المقطوع، المقطوع ما هو؟ هو الحديث الذي انتهى إلى التابعي، سواء قولاً أو فعلاً.

والموقوف على الصحابي ما انتهى إليه قولاً أو فعلاً.

طيب عندنا ابن أبي شيبة روى في مُصنّفه عن ابن عيينة عن ابن أبي نَجيح عن مُجاهد قال: المُعتكف لا يبيع ولا يبتاع.

نأتي أول ما ننظر، هذا الذي تكلم من هو؟ وجدنا أنه مجاهد.

مجاهد هل رفع الحديث إلى من فوقه؟ هل قال حدثنا فلان؟ هل قال: قال رسول الله؟ ما قال هذا، هذا كلامه هو لم ينسبه إلى أحد.

إذن فالمقطوع هو الكلام أو هو الحديث الذي ينتهي إلى التابعي، سواء كان قولاً أو فعلاً.

مثل ما جاء في سنن أبي داود من طريق ابن جريج قال: أكثر ما رأيت عطاء يصلي سادلاً.

يعني لا يضم يديه.

هذا حكاية فعل أو قول؟ فعل.

هذا ماذا نسميه؟ مقطوع؛ لأنه أضيف إلى تابعي.

لكن يا إخوان، أفعال أهل العلم ليس أحكاماً شرعية، ولا أقوالهم، والأفعال أقل، يعني عطاء يصلي سادلاً، أكثر ما رأيت يصلي سادلاً، هل يدل على أنه يرى أن الضم غير مشروع؟ لا، هو لما قال: أكثر ما يصلي سادلاً دل على أنه أحياناً يضم.

طيب هل معناه أن السدل أفضل أو الضم أفضل؟

محتمل، محتمل أنهما صحيحان لكن السدل أكثر، ومحتمل أنه سدل لعله، ما يستطيع رفع يديه، تتعبه يده مثلًا، فيه علة، ولا سيما أن عطاء بن أبي رباح أقطع أعرج أعمى أصلع أسود، يعني صفاته سبع أو ثمان، فهو أقطع اليد، وأعرج - رضي الله عنه - ممكن لأن يده هذه قصارها مقطوعة يتعب، ممكن هذا، فإذا وجدت كلام العلماء الذي في ظاهره يخالف السنن ننظر فيه التأويلات، ولا سيما الأفعال.

ثم انتقل إلى النوع الآخر.

وإن يكن في سندٍ قل عددٌ \* \* \* رواته بنسبةٍ إلى سندٍ

## وفيهما اتحاد متن حاصل \* فذلك العالي وهذا النازل

طيب هنا يتحدث عن العالي والنازل.

ومعنى البيتين المذكورين أنه إذا كان هناك حديث اتحد متنه، لفظاً أو معنى، المهم أن المعنى واحد أو اللفظ واحد، وروى بإسنادين، وَكَانَ رُؤَاةَ أَحَدِهِمَا أَقْلَ مِنَ الْآخَرِ، فَالَّذِي قَلَّتْ رُؤَاةُهُ يُسَمَّى الْعَالِي، والذي كُثِرَتْ رُؤَاةُهُ يُسَمَّى النَّاظِل.

وإن يكن في سندٍ قل عدد رواته، رواته مضافة إلى عدد، لكن سَكَنَ عدد للوزن.

بنسبة إلى سند: أي إلى سند آخر.

بنسبة إلى سند، قال وَفِيهِمَا اتِّحَادُ مَتْنٍ حَاصِلٌ

واتحاد المتن قلنا قد يكون اللفظ واحداً، أو المعنى واحد.

فذلك العالي وهذا النازل.

فذلك عائد إلى: قل عدد، وهذا النازل: الذي هو إلى سند.

نأتي إلى مثال، كذا طبعاً لن نفصل في العالي والنازل وأقسامه، أهم شيء عندنا في العالي هو العلو المطلق إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- يعني لأن الشرف كل الشرف في قلة الوسائط بينك وبين النبي -صلى الله عليه وسلم-.

لكن عند أهل العلم المعتبرين بشرط، بشرط أن يكون الإسناد نظيفاً، بعض الأسانيد ثلاثية أو رباعية لكنها واهية.

حسناً، الإمام البخاري - رحمه الله - في الصحيح قال: حدثنا عبدالله بن الزبير الحميدي حدثنا سفيان يعني ابن عيينة - عدوا الأسماء - حدثنا الأعمش عن سالم ابن أبي الجعد عن كُريب عن ابن عباس عن ميمونة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - «اغتسل من الجنابة فغسل فرجه بيده ثم ذلك بها الحائط ثم غسلها، ثم توضّأ وضوءه للصلاة، فلما فرغ من غسله غسل رجله»

كم بين البخاري والنبي - صلى الله عليه وسلم -؟ سبعة.

هذه يسميه العلماء إسناداً سباعياً، بينه وبين النبي سلم سبعة رواة.

طبع البخاري فيه أسانيد ثلاثية وفيه رباعية وفي خماسية وفيه سداسية وفيه ثمانية وتساعية؛ لأنهم إذا لم يجدوا الحديث من الطريق العالية حصلوه وأخذوه من الطريق النازلة.

ثم الإمام البخاري روى هذا الحديث في الصحيح مرة أخرى، قال: حدثنا عبدان قال أخبرنا عبدالله يعني ابن المبارك قال أخبرنا سفيان عن الأعمش عن سالم ابن أبي الجعد عن كُريب عن ابن عباس عن ميمونة.

ما رأيكم؟ الأول أعلى؛ لقلة الوسائط بينه وبين النبي - صلى الله عليه وسلم -، فالأول الإسناد العالي والآخر الإسناد النازل.

هذا العلو المطلق، طبعاً هناك علو نسبي، يعني علو إلى شيء، وأهمها عند العلماء هو العلو إلى إمام من أئمة الحديث.



هناك مثال آخر، لكن لكي نقتصر على هذا:

في هذا الإسناد مثال للعلو النسبي، من يستخرجه لنا؟

عندنا الآن سفيان ابن عيينة، في الإسناد الأول كم بين البخاري وسفيان؟ راوٍ واحد، صحيح أم لا؟  
طيب، والإسناد الثاني؟ راويان، إذن أيهما أعلى؟ هنا أو هنا؟

الأول عالي مطلقاً وعالٍ نسبياً، وأهم شيء في العلو عند العلماء العلو المطلق، يليه العلو النسبي  
المتعلق بقلة الوسائط بين الراوي وبين أحد أئمة الحديث؛ لأن كون الإنسان يصير عدد الرواة قليلاً  
بينه وبين إمام من أئمة الحديث هذا شرف له، هذا شرف للبخاري، وإن كان البخاري إماماً كبيراً لكن  
شرف له قربه من سفيان بن عيينة، سفيان إمام.

واضح؟ علو مطلق وعلو نسبي.

قال: وفيهما اتحادٌ متنٍ حاصلٌ

طبعاً لو نظرت إلى المتن الثاني في حديث ميمونة قالت: «سترت النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو  
يغتسل من الجنابة فغسل يديه ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه وما أصابه ثم مسح بيده على  
الحائط أو الأرض»

إلى آخر الحديث، فهو ليس لفظياً مع الأول لكن هو بمعنى الأول.

ثم قال: فذلك العالي وهذا النازل.

طيب النازل أين هو؟ ما يقابله، إذا عرفت العالي عرفت النازل، الإسناد الأول عندنا البخاري عالٍ  
والإسناد الثاني نازل.

إذن ماذا يكون النازل؟ هو كثرة الوسائط بين النبي السلام أو بين إمام من أئمة الحديث، في العلو  
النسبي، في العلو المطلق كثرة الوسائط بينه وبين النبي السلام يسمى النازل، والنزول النسبي كثرة  
الوسائط بينه وبين أحد أئمة الحديث، هذا واضح إن شاء الله.

**وإن لكل راوٍ أمرٌ يحصلُ \* مُتَّفَقًا فذلك المُسَلَّسُ**

طبعاً أمرٌ بالتسهيل.

قال: وإن لكل راوٍ أمرٌ يحصلُ

أي إذا كان هناك أمرٌ حصل لكل راوٍ من رواية الإسناد فاشترك فيه رواية الإسناد سواء كان بقصد أو  
بغير قصد فهذا هو الذي يسمى المسلسل، قد يكون في صفة الرواة، بعض الأسانيد يكون مسلسلاً  
بالمحمدين، مسلسلاً بالعبادة، كل الإسناد اسمه عبد الله، هذا حصل اتفاقاً وليس بقصد، أن هناك  
صفة في الرواة حصلت.

أو مثلاً هذا من رواية الشاميين، كلهم شاميون، أو كلهم مكِّيون، هذه صفة في الرواة اجتمعوا فيها  
اتفاقاً.

أو كان صفة في الإسناد، يكون الإسناد كله كل راوٍ يقول فيه: سمعته، أو يقول أحدثنا أو أخبرنا أو عن أو قال، فإذا وجدنا في الإسناد كلهم يقول عن فلان نقول: هذا مُسلسل بالعنعنة، إذا كان كله سمعت نقول: مُسلسل بالسماع.

وأحياناً قد يكون حالاً للرواة، هذه الحال قد يفعلها الراوي، ويمثلون لهذا بحديث تشبيك الأصابع، كل راوٍ حدث بحديث التربة شبك أصابعه كما شبك النبي - صلى الله عليه وسلم - شبك أبو هريرة والراوي عن أبي هريرة، وكل من حدث به شبك بين أصابعه.

أو مثل المقالة، مثلاً حديث معاذ «إني أحبك فلا تدعنّ دبر كل صلاة» هذان الحديثان.

الأول ذكره السلفي كاملاً من أول إسناده - وإسناده طويل - في ما انتخبه من الطيوريات، والثاني ذكره البيهقي في شعب الإيمان، التسلسل يعني كل راوٍ من الرواة يشبك، أو كل راوي من الرواة يقول لراوي: أحبك، ذكر إسناده، وإسناده فيه أكثر من أربعة عشر راوياً.

طبعاً قد يكون الإسناد مسلسلاً أحياناً بالأقربين، هذا موجود حتى في صحيح البخاري، البخاري في الصحيح قال: حدثنا إسماعيل قال حدثنا مالك بن أنس عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن عبيد الله - رضي الله تعالى عنه - في قصة الرجل الذي جاء نائر الرأس.

طبعاً لو تنظر في رواية هذا الإسناد مالك - رحمه الله - خال إسماعيل بن أبي أويس، ومالك روى عن عمه أبي سهيل، وأبو سهيل روى عن أبيه مالك بن أبي عامر.

نأتي إلى طلحة بن عبيد الله، نقول: العلماء في باب المسلسل عموماً ينظرون إلى الأغلب، ولهذا تجد في كتب شروح الحديث التي تقول مسلسل، يعنون به الأغلب، إذا كان غالب الإسناد والشاذ منه قليل حكموا عليه بأنه مسلسل؛ لأنه قل أن تجد مسلسلاً تاماً، هذا فيه عسر، خاصة في مثل هذه الأشياء.

تفضل.

والمهمَل الذي لراويه اتفق\*\* شيخان في اسمٍ واحد وما فرَق

هنا الآن يعرف المهمَل، طيب المهمَل هذا هل هو صفة للراوي أو صفة للحديث؟

يقول: وَالْمُهْمَلُ الَّذِي لِرَاوِيهِ، لراوي ماذا؟ الحديث، فالمُهْمَلُ صفة للحديث، يعني والحديث المهمَل.

طيب، هذه الصفة للحديث - مع أني ما وجدتها لغيره - هذه الصفة للحديث هي مكتسبة من صفة راويه، العلماء يقولون: الراوي المُهْمَل، لما يتكلمون يتكلمون عن الراوي المُهْمَل لا عن الحديث المهمَل؛ لأن المهمَل صفة للراوي وليست للحديث، لكن أن نقول أنه عبر بالمهمَل يعني الحديث المهمَل إنما عبر بهذا التعبير لأن راوي هذا الحديث موصوف بهذه الصفة، فالناظم أكسب هذه الصفة الحديث، وهي نادرة.

نبّهت على هذا حتى لا يبحث أحدكم عن الحديث المهمَل ولا يجده، المهمَل الرواة.

والمهمَل الذي لراويه اتفق\*\* شيخان في اسمٍ واحد وما فرَق

يعني المهمَل هو الذي كان فيه راوٍ له شيخان اسمهما واحد، فروى الحديث عن أحدهما ولم يميزه، ولهذا قوله: وما فرَق، أي وما يميزه أو وما ذكره بشيء يفرق بينه وبين الآخر.

بالمثال يتضح البيت إن شاء الله.

عبد الرزاق روى عن ابن جريج قال: أخبرنا عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس، وذكر الحديث.

ابن جريج له شيخان، أحدهما عبد الكريم بن مالك الجزري، والآخر عبد الكريم ابن أبي المخارق، أبو أمية البصري.

لما قال في الإسناد: حدثنا عبد الكريم، ابن أبي المخارق شيخه، والجزري شيخه، أيهما يريد؟

هذا الآن يُسمى المُهْمَل؛ لأن الرَّاوي عبد الكريم هنا مُهْمَل، ما معنى مُهْمَل؟ المُهْمَل هو الذي لم يُمَيِّز.

سيأتينا إن شاء الله المُبْهَم، المُهْمَل هو الذي لم يُمَيِّز، هو مذكورُ اسمه لكن لم يُذكر بما يُمَيِّزه عن غيره، وهذا يوجد في سُفيان، حماد، صالح، هذه موجودة يعني فيها إشكالات، موجودة، من يريد به؟

والإشكال الكبير إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفا، كما هنا، الجزري هذا ثقة وابن أبي المخارق ضعيف، فنبني تصحيح الحديث على معرفة هذا المهمل.

طبعا هناك طرق كثيرة للتمييز بينهما ولكن ليس هذا موضع الكلام عن ذلك، لكن توجد طرق كثيرة تصل إلى قريب من عشرين طريقة.

الذي بعده.

ما أول السند ساقطٌ ولو \*\* إلى تمامه المعلق دعوا

فإن يكن سقطاً بعد التابعي \*\* فذلك المرسل دون دافع

والواحد الساقط لا في الطرفين \*\* مُنقطعاً يُدعى ولو في موضعين

فالساقط اثنان تواليان وإن \*\* في موضعين مُعضلاً فاعلم زكراً

هنا الآن يتكلم عن أربعة أنواع من أنواع الانقطاع في الإسناد.

قلنا في تعريف الحديث الصحيح أن يكون متصل الإسناد، وما يقابل الاتصال الانقطاع، ولفظ الاتصال ينافي الانقطاع، والمنقطع لفظ عام يشمل كل الانقطاع في الإسناد، وهناك أسماء خاصة لكل نوع من أنواع الانقطاع عند العلماء، فإن عبرت بمنقطع عن أحدها صح، وإن عبرت عنه بالاسم الخاص صح.

قال: ما أول السند ساقطٌ ولو \*\* إلى تمامه المعلق دعوا

ما معنى هذا الكلام؟ معنى تركيب البيت:

ما هنا موصولة، وإن المفعول الأول للفعل دعوا، معناه: دعوا الذي سقط أولُ إسناده المعلق.

فُفهم من هذا أن المعلق ما هو؟ هو ما سقط من أول إسناده راوٍ، ولو امتد السقوط إلى نهاية الإسناد.

طيب ما أول الإسناد؟

من جهة المصنفين، المعلقات هذه لم تأت في الأول، أتت في الأخير بعد المصنفات، المعلق من جهة المصنف، لأن التعبير بالمصنف هنا أوضح؛ لأن هذه العبارات وجدت في الكتب، أو عُبِّرَ بها عن المرويات في الكتب المدونة، إذن هو مُبتدؤه من جهة المصنف.

فإذا سقط راوٍ أو أكثر، توالى السقط مباشرة، ماذا نسميه؟ نسميه معلقا.

عندنا الإمام البخاري - رحمه الله - في الصحيح قال: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

طيب أبو مُعَاوِيَةَ مات قبل ولادة البخاري، والبخاري قال في الصحيح: قَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، هَذَا يُسَمَّى عِنْدَ الْعُلَمَاءِ مَعْلُقًا؛ لِأَنَّهُ سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ رَاوٍ - وَقَدْ يَكُونُ أَكْثَرَ - بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَبَيْنِهِ.

إذن مبتدأ الإسناد ما هو؟ البخاري.

سقط من جهة البخاري، سقط من مبتدأ إسناده، من جهة البخاري، إذن هنا فيه ساقط، هذا يسمى معلقا عند العلماء.

يقول البخاري: وقال جابر: «رمى النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر ضحى»

وقال جابر، الآن من البخاري إلى جابر - رضي الله عنه - حصل السقوط من أول إسناد أم لا؟ هذا سقط من أول الإسناد، ولو اتصل السقوط.

في الأول سقط واحد، وهنا سقط إلى الصحابي.

طيب، في البخاري أيضاً قال البخاري - رحمه الله - في الصحيح: «وركع النبي - صلى الله عليه وسلم - ركعتي الفجر في السفر»

هذا ما نسميه؟ معلقا.

قال رسول الله، ما ذكر شيئا من الإسناد، إذن وما سقط من متبداً إسناده راو ولو استمر السقوط، ولو امتد السقوط إلى نهاية الإسناد فهو يسمى المعلق.

المعلق طبعا ينافي اتصال الإسناد، وبالتالي فقد شرطا من شروط الصحة أو الحُسن، فشمله حد الضعيف؛ لأنه حصل فيه اختلال واعتلال.

طبعا هذه المعلقات في صحيح البخاري طبعا لها أحوال، منها ما وصله في موضع آخر مثل حديث جابر، ومنها ما علّقه عن الشيوخ الذين سمعه منهم مذاكرةً، ومنها ما صحّ عند غيره في خارج الصحيح، ومنها ما ذكره بصيغة التمریض، إلى آخره، طويل البخاري، لأنه في حوالي ألف وثلاثمائة معلق، وليست معدودة من شرطه في الصحيح، يعني ما يأتي واحد يأخذ معلقا وينتقد البخاري ويقول: البخاري يخرج الضعيف والمنقطعات، هذا غلط، إنما صحح الأحاديث التي بناها على اتصال الإسناد.

قال: وإن يكن سقط بعد التابعي \*\* فذلك المرسل دون دافع

يعني وإن كان هذا الساقط سقط بعد التابعي، أي من جهة النبي -عليه الصلاة والسلام-، لأن هذا قبل التابعي، لأنك تقرّ الإسناد هذا قبل وهذا بعد، فإذا سقط بعد التابعي، لاحظ، ما قال سقط الصحابي؟ سقط بعد التابعي؛ لأنه لو كان المجزوم أن الساقط صحابي ما يضر، والعلماء يحكمون على المرسل بأنه ضعيف.

وإن يكن سقط بعد التابعي



إذن حصل هناك سقط بعد التابعي، فذلك المرسل دون دافع

السقط الذي حصل بعد التابعي يمنع أن يكون مقطوعاً، يعني ما نقول هذا مضاف إلى التابعي.

فرق بين المرسل والمقطوع، المقطوع الذي مر معنا هو قول التابعي أو فعل التابعي، وأما هذا فهو فالتابعي هو الذي يُسندُه أو يرفعه.

طيب، إذا كان ما بعد التابعي ساقط، يأتينا الحديث، إذن من الذي رفع الحديث إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-؟ هو التابعي.

إذن معناه أن الحديث المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولهذا يقولون: مرفوع مرسل، لأنه مرفوع، لماذا مرفوع؟ لأنه أضيف للنبي -عليه الصلاة والسلام-، ومرسل لأن تابعياً أضافه إلى النبي -عليه الصلاة والسلام-.

طيب الساقط منه هل هو صحابي؟ قد يكون صحابياً، وقد يكون تابعياً، لماذا؟ لأنه في بعض الأسانيد يا إخوان التابعي يروي عن تابعي عن تابعي عن صحابي، بل ستة من التابعين روى بعضهم في سند واحد، يعني إسناد نازل، لكنه موجود، ستة.

وفي صحيح البخاري رواية الصحابي عن التابعي عن الصحابي، هذا موجود، رواية البراء عن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، في صحيح البخاري، صحابي عن تابعي عن صحابي، وأهل العلم يقولون: العلم لا تناله إلا إذا أخذت عن من هو أكبر منك ومن هو مثلك ومن هو دونك.

هذا صحابي يروي عن تابعي، لأن المقصود العلم وثقة الذي أخذت عنه العلم، متى حصلت فالحمد لله.

قال: والواحد الساقط لا في الطرفَيْنُ \*\* منقطعاً يُدعى ولو في موضعين

هذا النوع الثالث، والواحد والساقط لا في الطرفين، ما المراد بالطرفين؟ مبتدأ الإسناد ومنتهاه، يخرج عندنا المعلق والمرسل.

قال: والواحد الساقط، يعني كم عدد الساقط؟ واحد.

طيب، لو أنا عندي راوٍ سقط في الإسناد في موضع، ثم بعد راويين سقط راوٍ آخر، يدخل في المنقطع أو لا يدخل؟ يدخل؛ لأنه قال: ولو في موضعين.

إذن فقوله: والواحد الساقط، أي والواحد الساقط في موضع، أو في موضعين فأكثر، والشرط فيه أن لا يتوالى السقط، بمعنى أنه لا يسقط راويان متواليان، لكن لو سقط في موضع راوٍ وفي موضع آخر راوٍ هذا يسمى المنقطع، والمنقطع هنا بمعناه الخاص، بالمعنى الخاص، لأن المنقطع بالمعنى العام يقابل المتصل، لكن هذا نوع من المنقطع، نوع يسمى المنقطع، يعطى هذا المعنى الخاص، مثل المرسل، المرسل يا إخوان - المشهور - أن المرسل هو ما أسنده التابعي للنبي - عليه الصلاة والسلام -، لكن العلماء يطلقونه على الانقطاع في الإسناد، يقولون: مرسل، وهذا موجود في كلام الأئمة.

إذن خلاصة هذا الكلام أن الساقط في المنقطع الذي بالمعنى الخاص لا يكون في منتهى الإسناد ولا في مبتدئه، يكون في وسطه أو في أثنائه، يسمى وسطه أو أثنائه، هذا أولاً.

النقطة الثانية هي أن الساقط يكون راوياً واحداً في الموضع الواحد، أو يكون أكثر من ذلك لكن في موضعين متفرقين، أي غير متواليين.

نضرب لكم مثالا، المنقطع في موضع واحد.

الترمذي في جامعه قال: حدثنا أبو هشام الرفاعي قال حدثنا يحيى بن اليمان عن شيخ من بني زهرة عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن طلحة بن عبيد الله قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لكل نبي رفيق، ورفيقي في الجنة عثمان»

الحارث بن أبي ذباب لم يدرك طلحة بن عبيد الله -رضي الله عنه-، توفي طلحة قبل أن يُولد الحارث، إذن هذا مُنقطع، لكن في مُنتهى الإسناد أم في أثناء الإسناد؟ في أثناء الإسناد.. طيب هل هو في موضع واحد أم في مواضع متفرقة؟ في موضع واحد.

عندنا ابن ماجة في سننه قال: حدثنا عمرو بن سواد المصري، حدثنا عبد الله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أيمن عن عبادة بن نُسي عن أبي الدرداء قال: قال -صلى الله عليه وسلم- «أكثرُوا الصلاة عليّ يوم الجمعة فإنه مشهود تشهد الملائكة»

قال البوصيري في زوائد ابن ماجة: منقطع في موضعين:

عبادة بن نُسي روايته عن أبي الدرداء مرسله، يعني منقطعة، وزيد بن أيمن عن عبادة بن نُسي.

طيب نأتي للتطبيق الآن.

الانقطاع في موضعين، صحيح أم لا؟ كيف في موضعين؟ عندنا زيد بن أيمن هذا، ما سمع من عبادة، إذن بينه وبين عبادة واسطة، هذا انقطاع، هذا موضع.

هل سقط الذي يليه وهو عبادة أم لا؟ ما سقط.

فمن الذي سقط؟ سقط الذي بعد عبادة، لأن بين أبي الدرداء وعباده انقطاعاً، ما سمع منه، إذن السقط في موضعين وليس متواليين - كما سيأتي في المعضل - هذا واضح؟

وبالمُعضل الآن إن شاء الله تتضح الصورة.

قال: والساقط اثنين توالياً وإن

وإن شئت قلت: والساقط اثنين (تَوَالِيًا) وإن\*\* في موضعين مُعْضَلًا فاعلم زُكِن

زُكِن صحيحة، وسنمشي عليها، وإن كان لدي رأي فيها.

والآن يتحدث عن النوع الرابع من أنواع الانقطاع في الإسناد الظاهر، لاحظوا أن هذه الأربعة في الإسناد الظاهر، الانقطاع الظاهر، ليس في الخفي، لأن الانقطاع نوعان، ظاهر وخفي، هذه في النوع الظاهر، يعني تدرك مباشرةً.

هنا يقول: إذا كان الساقط اثنين متواليين فهو المعضل، ولو تكرر هذا الإعضال في أكثر من موضع من الإسناد.

عندنا الآن الإمام مالك في الموطأ، روى عن ثور بن زيد الديلي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - استشار في الخمر يشربه الرجل، فقال له علي: نرى أن تجلده ثمانين. الأثر.

هذا الحديث، أو هذا الأثر قال الحافظ في الفتح: وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً، هذه الرواية الثانية.

طيب حين ننظر إلى الإسناد في الموطأ، ثور بن زيد الديلي عن عُمر.

نأتي للراويّة الثانية التي روت الحديث كاملاً.

ثور عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر كم بين ثور وعمر؟ اثنان، عكرمة وابن عباس.

إذن الساقط اثنان، هل هما متواليان؟ متواليان.

في المنقطع غير متواليين، في المُعضل؟ متواليان.

طيب، لو تكرر هذا في الإسناد، وجدنا في الجهة الثانية في جزء من الإسناد الآخر سقط اثنان وهنا سقط اثنان، يبقى معضلاً.

طيب لو سقط ثلاثة، هل يسمى معضلاً؟ نعم.

طيب هو يقول: والساقط اثنان.

والساقط اثنان هنا ذكر الأقل، يعني ولو كان أكثر من اثنان، والساقط إذا كان اثنان فأكثر على التوالي فإنه يُدعى المُعضل.

سؤال الأخ: كيف نعرف أن الساقط واحد أو اثنان أو ثلاثة؟

طبعاً هذا السؤال أجيبه سريعاً.

عدد الساقط يخضع أولاً للروايات الأخرى، فهي تُبيّن، هذا واحد.

الثاني: معرفة صلة رواية هذا الراوي بمن روى عنه هذا الحديث المنقطع، بمعنى النظر في الروايات الأخرى، كم يصل إلى هذا في العادة؟ العادة يصل إليه براوٍ أو راويين، ننظر، تبينه الأحاديث الأخرى.

الثالث: معرفة طبقات الرواة، لا بد من معرفة طبقات الرواة.

الرابع: معرفة مواليده ووفيات الرواة، هذه تبين لك، بعضها تكون جازمة بأن عدد الساقط يكون اثنين فأكثر، وبعضها قد يكون على الاحتمال، ولهذا تجد بعض العلماء يقول: هذا إسناد معضل أو مرسل، شك هل الساقط واحد أم اثنان.

تفضل.

وإن يكن سقوطه خفياً\*\* إذ ليس في تاريخه مأبياً

فهو مع القصد مدكس جُفي\*\* ودون قصد هو مرسلٌ خفي

هذا النوع الثاني من أنواع الانقطاع، وهو الانقطاع الخفي، وهذا هو الأصعب، الأول ظاهر لكن هذا الثاني هو الأصعب، وهذا هو الذي يدخل في تعليل الأحاديث.

قال: وإن يكن سقوطه خفياً، أي غير ظاهر، وهذا جاء بعد ذكر السقوط الظاهر بذكر أنواعه الأربعة السابقة.

إذ ليس في تاريخه مأبياً، أي ممتنعاً، بمعنى أن هذا الراوي الساقط لا يمتنع من ناحية النظر في التاريخ من المعاصرة ما يمنع سماعه منه، لكنه في الحقيقة لم يسمعه، إما لم يسمع هذا الحديث الذي يحدثه، أو لم يسمع منه مطلقاً.

وبالمثال يتبين .

قال: فهو مع القصد مدلس جُفي، جُفي معناه أبعد؛ لأنه صار ضعيفاً بهذا الانقطاع، فلم يُعد صحيحاً ولا متصلاً.

والمقصود بالتدليس هنا تدليس الإسناد، لأن التدليس أنواع، أشهرها وأهمها هو الذي عليه الكلام والذي ذكر في غالب كتب الاصطلاح هو تدليس الإسناد.

قال: فهو مع القصد مدلس جُفي.

نشرح لكم ما هو المدلس لنطبق على البيت ونعرف معنى قوله: القصد.

المدلس ما معناه؟

أو التدليس ما هو؟

ليس الكذب، نريد التدليس في معناه الاصطلاحي وليس في معناه اللغوي.

المعنى اللغوي واسع، الكلام عن المعنى الاصطلاحي.

أعطيك مثالا مبسطا.

أنتم الآن جالسون هنا، ما اسمك؟ أسامة.

حضر معنا الأخ أسامة هذا الشرح إلى أن انتهينا مما قبل المدلس، يعني من بداية الشرح إلى أن انتهينا من المعضل، ثم انصرف.

وعندنا الأخ محمد سمع الدرس كاملاً.

محمد يصح أن يقول: قَالَ فُلَانٍ، الذي هو أنا، لأنه حضر.

طيب، أسامة يقول: قال فلان، هو ما سمع مبحث التدليس ولا المزيد في متصل الأسانيد ولا المتابعات، الباقي ما سمعه، ويقول: قال فلان، من أين أخذ الكلام قال فلان من محمد.

إذن هو سمع مني أما لا؟ سمع، لكن من المدلس فما بعده هل سمع مني أم بواسطة؟ بواسطة، هذا هو التدليس.

هذا هو التدليس، هو رواية الراوي عن من سمع منه - هو سمع مني - ما لم يسمعه منه - وهو البقية - عن طريق واسطة.

إذن التدليس هو رواية الراوي عن من سمع منه، يعني سمع منه في الجملة، له حديث عنه، يقول حدثنا وسمعته وأخبرنا.

وفي بعضها يقول: عن.

لما بحث العلماء وجدوا أنه مدلس، هذا الحديث سمعه بواسطة ما سمعه مباشرة.

لكن هل قال حدثنا؟ ما قالها، هل قال سمعت؟ ما قالها، لو قال حدثنا وسمعت في الذي ما سمعه ماذا يكون؟ كذاباً.

وإن كان مُحدثو أهل الشام يجيزون ذلك في ما لم يسمعه، ويستدلون بحديث الدجال: أنت الذي

حدثنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، قال حدثنا وهو لم يسمعه من النبي - عليه الصلاة

والسلام -، في آخر الزمان.



المهم الآن، هذا التدليس، يعني سمع منه بعض الأحاديث وفاتته أحاديث أخرى لم يسمعها منه، سمعها بواسطة عنه، لكنه لا يذكر الوسطة ولا يصرّح بالتحديث والسماع، وإنما يأتي بلفظ يحتمل السماع وغير السماع، يقول: قَالَ، أو عن، من هذه الألفاظ مُحتمل السماع، أو ذَكَرَ، هذه ممكن أن يكون سمع وممكن أن لا يكون سمع، لكن ما يأتي بلفظ يدل على قطعية السماع، ما قال سمعته وحدثنا، هذا هو التدليس.

مثاله مثلاً عندنا ابن جريج، عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وهو إمام، سمع من نافع مولى ابن عمر حديثاً كثيراً، وصرح بالتحديث عنه في جملة كبيرة من الأحاديث، لكن هناك أحاديث لم يسمعها من نافع رواها عنه بواسطة، فأحياناً يسقط هذه الوسطة لا يذكرها، ويقول: عن نافع، أو: قال نافع.

فالعلماء يقولون: انتبهوا هنا، إذا كان الراوي موصوفاً بالتدليس وقال في الإسناد: عن، أو قال، أو ذكر، أي لم يصرح بالسماع والتحديث فإنه لا تُقبل عنعنته، يعني ما يُحمل حديثه على الاتصال.

ولهذا حين نقول: اتصال الإسناد، في البداية قلنا أن يكون إسناده متصلاً، يقابله: رواية المُدلس. الموصوف بالتدليس إذا روى بصيغة غير دالة على السماع مثل قال أو عن أو ذكر فهذا محمول على عدم السماع، ما يُقال سمع، على الأقل يُتوقف فيه.

والمُدلسون طبعاً مراتب، ليس كلهم لا تحمل عنعتهم على الاتصال، مراتب، لكن هذا في الجملة.

طيب، قال: فهو مع القصد مُدلسٌ جُفِي.

قلنا جُفِي معناه أُبعد.

طيب أنا أسألكم، ما معنى قوله: فهو مع القصد؟

نريد جواباً مُحكماً.

يعني أنت الآن ما يدريك أن هذا الراوي قصد التدليس؟ يمكن أنه سمعه منه لكن عبر بصيغة قال أو عن، ما الذي يدريك؟ تعلم ما في قلبه أنه قصد التدليس؟ يقول: فهو مع القصد.

يعني إذا كان يقصد إيهام أنه سمع: فهو مع القصد.

يقولون في التدليس: التدليس فيه إيهام أنه سمع ما لم يسمع، حتى في المرسل الخفي، طيب الآن لما قال: فهو مع القصد، هل نعلم نحن، أو الذي يحكم على الراوي هل يعلم أنه قصد الإيهام؟

القصد ما يعلمه إلا الله، هل كشفت عن قلب ابن جريج؟

حسناً، أجيب أنا.

أولاً، هذه العبارة، قوله: فهو مع القصد، يقصد يعني مع قصد التدليس.

هذا القصد يا إخوان يدرك بوجود قرينة، وهي قرينة السماع منه في بعض الأحاديث.

يقصد: مع القصد الذي تُظهره القرينة، وهي أنه قد سمع منه أحاديث أخرى، فإنه لما سمع منه تلك الأحاديث وصرح بالسماع، ثم أتى لأحاديث ولم يُصرح فيها بالسماع، فما معنى ذلك؟ معناه، أو كان هناك قرينة دالة على أنه أراد إسقاط هذا الراوي وإظهار أنه سمعه من الشيخ مباشرة، هذا الذي أرى أن يؤول عليه كلام الناظم، وإلا فعبارات العلماء ليس فيها هذا.

قال: وَدُونَ قَصْدٍ فَهُوَ مُرْسَلٌ خَفِي.

ودون قصد هنا أيضا عرفناه بالقرينة، لماذا؟ لأن الراوي في المرسل الخفي وَإِنْ عَاصَرَ مِنْ رَوَى عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مُطْلَقًا، فلم يكن ثمة قرينة توهم ذلك.

طيب، ما هو المرسل الخفي؟

قال: دون قصدٍ، يعني أَنَّ القرينة هي عدم سماعه منه مطلقا وَإِنْ عَاصِرَهُ، ومعنى ذلك أَنَّ المرسل الخفي هو رواية الراوي عمن عاصره ولم يسمع منه مطلقا لكن روى عنه ولم يُصرح بالتحديث، ولو صرح بالتحديث والسماع وهو معاصر له صار صادقًا، لأنه معاصر.

لكنه ما سمع منه، وروى عنه ولم يُصرِّح بالسماع، قال: عن، أو ذكر، أو قال.

مثال ذلك: الليث بن سعد، الإمام الكبير، روى عن الأعرج، وقد عاصره، لكن العلماء عدّوا روايته من المرسل الخفي.

الليث بن سعد عاصر الأعرج وعاصر عطاء بن أبي رباح، والأعرج توفي سنة مائة وسبع عشرة، وعطاء قبله سنة مائة وأربع عشرة، فالليث بن سعد سمع من عطاء، روايته عنه سماع.

وأدرك الأعرج لكن ما سمع من أعرج، عاصره لكن ما سمع منه شيئًا، فرواياته التي يرويها عن الأعرج أولاً: لا يقول فيها حدثنا ولا سمعت، وثانياً: هي من المرسل الخفي.

إذن هو رواية الراوي -الليث بن سعد- عمن عاصره -الأعرج- ولم يسمع منه مطلقًا، لم يسمع منه البتة.

نتوقف عند المزيد في متصل الأسانيد.

وصلى الله على نبينا محمد.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمستمعين.

قال الناظم - رحمه الله -:

**وإن يُزِدَ راوٍ ونقصٌ فُضِّلًا \* فذلك المزيْدُ في ما اتَّصَلَا**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن

اهتدى بهداه.

هذا البيت يتعلق بالمزيد في متصل الأسانيد.

قال: وإن يُزِدَ راوٍ، أي في الإسناد، ونقصٌ فُضِّل، أي رُجِّح، فذلك المزيْدُ في ما اتَّصَلَا، ذلك هو

النوع الذي يسمّى المزيْدُ في ما اتَّصَلَا.

نشرح ذلك حتى تتضح الصورة.

الآن لو نظرنا إلى المزيْدُ في متصل الأسانيد، أولاً هذا الفن أو هذا النوع من أنواع علوم الحديث

متعلق بالأسانيد لا علاقة للمتن به.

وثانياً أنه بين إسنادين، أن النظر فيه بين إسنادين وليس إسناداً واحداً.

ثالثاً يكون هناك إسناد مُتَّصَل، أي محكوم باتصاله والإسناد الآخر يكون هذا الإسناد لكن يزداد

فيه راوٍ أو أكثر، فالذي زيد فيه راوٍ أكثر هو المزيْدُ في متصل الأسانيد؛ لأن الإسناد الأول قلنا متصل

فجاء هذا الإسناد فزاد راوياً أو أكثر إذن صار مزيداً على الإسناد المتصل، هذا هو المزيد في متصل الأسانيد.

نذكر مثلاً، ما رواه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال حدثنا الليث قال حدثنا ابن عجلان - واضبطوا الإسناد الآن - لأنه لا تتضح صورته إلا بالمثال.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد، قال حدثنا الليث قال حدثنا ابن عجلان عن سعيد المقبري عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك - رضي الله عنه - يقول بينما نحن عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جلوس في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه. الحديث، في قصة ضمام بن ثعلبة - رضي الله عنه -.

نذكر الإسناد الثاني لتتضح الصورة.

الرواية الأخرى للحديث روى عبد الله بن يوسف التنيسي شيخ البخاري، ويونس بن محمد، وعبد الله بن وهب، ثلاثهم عن الليث بن سعد قال: حدثنا سعيد المقبري عن شريك بن أبي نمر أنه سمع أنس بن مالك، وذكر الحديث.

ما الفرق بين الإسنادين؟

انتبهوا، الإسنادان متفقان من عند الشيخ وهو الليث بن سعد، هذا مدار الحديث.

ننظر، الليث رواه عنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، جعل بين الليث بن سعد وسعيد المقبري واسطة، هو محمد بن عجلان. ننظر في الإسناد الثاني، هل ابن عجلان موجود فيه؟ نعم.

الليث بن سعد ماذا قال في الإسناد الثاني؟ قال: حدثنا سعيد المقبري، أو قال: عن سعيد؟

الليث بن سعيد يقول: حدثنا سعيد المقبري، فهو سمع من سعيد.

طيب، الزيادة أين وقعت؟ في الإسناد الأول.

طيب الإسناد الثاني الآن هل هو متصل أم منقطع؟

الإسناد الثاني الآن متصل ما فيه كلام، مُخَرَّج في الصحيح، حتى أن الليث بن سعد الإمام يقول:

حدثنا سعيد المقبري، سمع من سعيد، إذن الإسناد متصل.

الإسناد الذي قبله قال: حدثنا ابن عجلان عن سعيد المقبري.

ما رأيكم فيه؟

الليث بن سعد يقول: حدثنا ابن عجلان عن سعيد المقبري.

الإسناد الثاني زاد في ذكر فيه ابن عجلان، ابن عجلان واسطة بين الليث بن سعد وسعيد المقبري.

قال العلماء: ذكر ابن عجلان في الإسناد غلط.

الراوي زاد راويا، يعقوب بن إبراهيم بن سعد وإن كان ثقة لكنه زاد واسطة بين الليث وسعيد

المقبري، الذي هو ابن عجلان، وهذا خطأ فيه يعقوب بن إبراهيم بن سعد، هذه علّة الحديث،

أخطأ يعقوب بن إبراهيم بن سعد، والدليل على خطئه أن الرواة الآخرين التنيسي عبد الله، ويونس بن

محمد، وعبد الله بن وهب، يكفيك ابن وهب وحده، فضلا عن التنيسي شيخ البخاري ويونس بن

محمد: اجتمعوا على الإسناد، لا يوجد ذكر ابن عجلان، إذن ذكر ابن عجلان وهم من يعقوب،

فروايته من المزيد في متصل الأسانيد، هذا إسناد متصل، وزيادة ابن عجلان هنا غلط، زيادة ابن

عجلان هذا من المزيد في متصل الأسانيد؛ لأن الإسناد متصل، فزاد يعقوب بن إبراهيم ذكر ابن

عجلان بين الليث وسعيد المقبري، هذه الزيادة تسمى المزيد في متصل الأسانيد، وَهَمَّ، يعني غلط في الرواية، ويبقى الإسناد سماعاً صحيحاً لا إشكال فيه.

ولهذا نقول في المزيد في متصل الأسانيد: زيادة راوٍ أو أكثر في إسناد حديث مُتَّصِلٍ على جهة الوهم والخطأ.

طيب، العلماء شرطوا في الحكم على ما فيه زيادة بالوهم أن يكون الإسناد الذي فيه وهم فيه تصريح بالسماع بين الراويين، الليث بن سعد صرح بالسماع من سعيد المقبري في الرواية الأخرى أم لم يسمع؟ قال حدثنا، قول الليث في الرواية الأخيرة حدثنا سعيد المقبري هذا الشرط في المزيد في متصل الأسانيد، الشرط ما هو؟ أن يصرح بالتحديث في موضع السقط.

السقط بين الليث والمقبري، جاء الليث فصرح بالسماع فيه، كلمة حدثنا أخرجت ابن عجلان من القائمة.

لو قال: عن الليث عن سعيد المقبري يمكن أن يكون هذا الحديث مما لم يسمعه الليث من سعيد المقبري، يكون فيه واسطة بينهما، لكن حيث صرح بالسماع انتهى الإشكال، فدل على خطأ الرواية التي فيها ابن عجلان.

تفضل يا شيخ.

**زيادة الثقة مما قُبِلَ \* \* إن لم يُخالفْ عدداً أو عدلاً**

هنا زيادة الثقة، ولم يُعرّف زيادة الثقة، مع أننا قلنا لكم الأصل هو تعريف هذه الأنواع، لكن هنا لم يُعرّف ذكر الحكم.

قال: زيادة الثقة مما قُبِلَ \*\* إن لم يخالف عدداً أو عدلاً

طيب لماذا لم يعرف زيادة الثقة؟

قد يكون لم يعرفها لظهورها من اللفظ، قد يكون، وإن كان عرّف غيرها مما ليس كذلك.

طيب، زيادة الثقة مما قُبِلَ، الألف هنا قلنا للإطلاق.

أولاً نبدأ نعرفكم زيادة الثقة، إذا قلنا زيادة الثقة: اختص هذا الحكم بالثقات دون الضعفاء.

وإذا قالوا الثقات يشمل جميع من يُقبل حديثه حتى راوي الحديث الحسن، لأن راوي الحديث

الحسن في أدنى مراتب الثقات.

إذا قلنا زيادة الثقة، زيادة الثقة هل تكون على حديث ثابت أو على حديث غير ثابت؟ على حديث

ثابت.

إذن معناها: زيادة الثقة على حديث ثقة آخر.

لكن لو قلنا: زيادة ثقة على حديث ضعيف، على راوٍ ضعيف، يصح؟ لا، لأن الأصل هو حديث

الثقة وليس حديث الضعيف، نقول: الضعيف أخطأ وما ذكر، الضعيف نقص من الإسناد أو المتن.

إذن عندنا زيادة الثقة، أولاً: لا بد أن يكون الزائد ثقة.

ثانياً: أن يكون المزيد عليه مثله ثقة.

ثالثاً: أن تكون أن زيادة الثقة شاملة للزيادة في المتن والاسناد.

في المتن إذا زاد لفظة في المتن، ويقصدون اللفظة التي لها أثر في المعنى، أما الألفاظ التي ما لها

أثر في المعنى هذه غير معتبرة.



والزيادة التي في الإسناد مثل أن يكون مرسلًا فيصِل الحديث، أو موقوفًا فيرفع الحديث، هذه زيادة.

إذن فقوله: زيادة الثقة، تشمل زيادته في الإسناد والمتن.

قال: مما قُبِل، أي تُقبَل زيادة الثقة في الإسناد والمتن بشرط: إن لم يخالف الزائد عددًا مما زاد عليهم أو أُعِدِل، أُعِدِل بمعنى أوثق، فيفهم منه أنه إذا خالف من هو أكثر منه عدداً وأورثهم هذا العدد قوة في الحفظ تغلب قوته ولو كان واحداً، أو خالف واحداً ولكن هذا الواحد أوثق منه.

فَيُفْهَم من هذا أنه إذا كان الذي خالفه مساوياً له أو كان أقل منه أو كان هناك عددان مختلفان متساويين أو كان أحدهما أكثر من الآخر فَيُنْظَر إليه بهذه الاعتبار في الحفظ وفي الضبط؛ لأن بعض الرواة... يعني يحيى بن سعيد لما سئل عن أربعة رواة ثقات خالفوا سفيان الثوري، قال: لو خالفه أربعة آلاف فالحديث للثوري، لماذا؟ لقوة حفظه وعلمه في الحديث.

نحن الآن نمثّل، بالمثال تتضح إن شاء الله.

عندنا زيادة الثقة المقبولة - نحاول أن نخفف الأمثلة لترتبط بالتي بعدها مباشرة -.

روى ابن عيينة وابن جريج عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلاً توفي على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ولم يدع وارثاً إلا مولى هو أعتقه. الحديث.

هذا الحديث رواه ابن عيينة وابن جريج كلاهما عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس:

أن رجلاً توفي على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -.

هذا إسناد متصل لا إشكال فيه.

نأتي إلى حماد بن زيد، حماد بن زيد روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن عوسجة -عوسجة تابعي- أن رجلاً توفي على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يدع وارثاً.

طيب، عوسجة التابعي إذا أضاف الحديث للنبي -عليه الصلاة والسلام- ماذا يكون؟ يكونه مرسلًا، وإذا أضافه للصحابي يكون مرفوعاً مسنداً.

هل هناك فرق بين الروایتين؟ هناك فرق.

نأتي أولاً للرواية، حماد بن زيد، من الثقات الحُفَاط الكبار، مثله مثل مالك والثوري ونحوهم.

ونأتي إلى ابن عيينة، ابن عيينة إمام ثقة، وابن جريج كبير ثقة، اختلفت الروایتان.

رواية ابن عيينة وابن جريج هل فيها زيادة على رواية حماد بن زيد؟ فيها زيادة.

ما هي الزيادة؟ وصل المرسل.

الزائد من هو الآن؟ ابن عيينة وابن جريج، ثقتان.

من المزيد عليه؟ حماد بن زيد، ثقة.

ما هي الزيادة؟ وصل المرسل.

أيهما أوثق؟

قالوا: سفيان ابن عيينة وابن جريج أكثر عدداً، وهما ثقتان، إذن هما أرجح من حماد بن زيد،

فرجح العلماء الرواية المتصلة التي فيها ذكر الصحابي.

إذن هذه زيادة من ثقة، مقبولة.

ويُعلم من هذا أنه ليس المعنى إذا قالوا: الزيادة من ثقة أن يكون الزائد واحداً، لا، قد يكون الزائد جماعة، فقوله: زيادة ثقة، الثقة اسم جنس تعم الواحد والاثنين والثلاثة وأكثر من ذلك، هذا مثال الزيادة المقبولة.

في الزيادة المردودة: ما رواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع الرطب بالتمر نسيئة» يعني مُؤَجَّلاً.

كلمة نسيئة هذه زيادة زادها يحيى بن أبي كثير وهو ثقة، لكنه خالف من هو أكثر عدداً منه، وقد رواه الإمام مالك وإسماعيل بن أمية وأسامة بن زيد والضحاك بن عثمان عن عبد الله بن يزيد بهذا الإسناد ولم يذكروا لفظة: نسيئة.

فدل ذلك على وهم يحيى بن أبي كثير حين ذكرها، لأن ذكر نسيئة مؤثرة في الحكم،

لأن بيع الرطب بالتمر أو التمر بالتمر له شرطان: أن يكون حاضراً وأن يكون متماثلاً.

طيب إذا قال نسيئة معناها أنه يجوز بيعه متفاضلاً إذا كان حالاً، فكلمة نسيئة أثرت في الحكم.

الذي زاد كلمة نسيئة من هو؟ يحيى بن أبي كثير، ثقة كبير.

المزيد عليهم من هم؟ ثقات، مالك وأسامة بن زيد وإسماعيل بن أمية، أشهرهم مالك - رحمه

الله -، رويها بدون كلمة نسيئة، من قبل؟

لدينا الأكثر عدداً رجحناهم على رواية يحيى بن أبي كثير، فحكمتنا على زيادة ثقة هنا بأنها مردودة

لمخالفته للعدد.

طبعا العدد في مسألة التفاضل والترجيح كل القرائن في هذا الباب تعود إلى شيء واحد، تعددت لكنها ترجع إلى شيء واحد، هو الحفظ.

أحيانا يخالف عشرة لكنه أحفظ من العشرة وأضبط، وضحت هذه الصورة؟

تفضل.

**والراجحُ المحفوظُ والمقابلُ \* \* يُبنى له من لفظ شدَّ فاعلُ**

هذان نوعان من أنواع علوم الحديث: المحفوظ والشاذ.

قال الناظم: والراجح المحفوظ.

لما قال الراجح دل على أن هناك راجحاً ومرجوحاً، وهذا يدل على أن هناك اختلافاً بين الروايات.

إذن فالراجح من الروايات المختلفة يسمى المحفوظ، والمرجوح منها يسمى الشاذ.

والمثال السابق قبل قليل، الذي ذكرناه، حديث عوسجة هو مثال لهذا، إذا رجعنا إلى ابن عيينة

وابن جريج رَوَى الحديث عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، حديثهم يسمى المحفوظ.

هما خالفا حماد بن زيد، حماد بن زيد رواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة مرسلًا، إذن لا بد أن

تعرف أن المحفوظ والشاذ نتيجة اختلاف، ونتيجة الاختلاف بين الروايات يكون أحدهما راجحاً

والآخر مرجوحاً، فالذي يُرَجِّحُ يسمى المحفوظ، والذي يكون مرجوحاً هو الشاذ.

وعلى هذا نقول: المحفوظ ما هو؟

(أحد الحضور: هو مخالفة الثقة لمن هو دونه).

وإذا كان العكس؟

الذي عرّفته ما هو؟ الشاذ أو المحفوظ؟ أعدّه.

نعم، مخالفة الأوثق للثقة أو الثقة لمن هو دونه.

هذا المحفوظ، وعكسه الشاذ، هو ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أوثق منه.

إذن عرفنا أن المحفوظ هو رواية الثقة مخالفاً من هو دونه في الثقة.

والشاذ عكسه، مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه.

نطبقها على رواية ابن عيينة وابن جريج، هما مجتمعين أوثق من حماد بن زيد، إذن روايتهما لما

وقعت المخالفة لمن هو دونهما سميناها الرواية المحفوظة.

عكسه رواية حماد بن زيد، حماد بن زيد أقل حفظاً من ابن عيينة ومن ابن جريج مجتمعين، إذن

روايته ماذا تسمى؟ تُسمى الشاذة.

ولهذا قال الناظم:

والراجحُ المحفوظُ.

أي الراجحُ من الروايات المختلفة هو المحفوظ.

والمقابل -يعني له- يُبنى له من لفظ شدَّ فاعلٌ، لأن شدَّ ثلاثي، اسم الفاعل منه شاذ.

[جواب من الشيخ لسؤال جانبي:

إذا قال العلماء: الثقة، البخاري ومسلم والأئمة يُطلقون الثقة والصحيح على راوي الحديث الحسن، ولذلك يقولون: راوي الحديث الحسن في أدنى مراتب الثقات، ولذلك عندما يفرقون الرواة يقولون الثقات والضعفاء، لا يوجد مرتبة في الوسط].

وإن تجد مشاركا للراوِ في \* \* \* شيخٍ فذا متابعٌ به قُفي

وإن تجد موافقا في المعنى \* \* \* فقط فبالشاهد هذا يُعنى

وحيث لا فمُفردٌ والبحثُ عن \* \* \* ذاك بالاعتبار يُسمى حيث عن

هذه الأبيات تتعلق بالمتابع والشاهد والفرد والاعتبار، يعني فيها أربعة أنواع.

قال: وإن تجد مشاركة للراوِ في، طبعاً الراوي محذوف الياء من أجل الوزن.

وإن تجد مشاركا: هذه الصفة لموصوف محذوف، أي وإن تجد راوياً مشاركا للراوي في رواية الحديث.

في شيخ، سواء كان هذا الشيخ هو شيخه المباشر أو شيخ شيخه أو من فوق، لأنه ما قال في شيخه،

قال: في شيخ؛ حتى يدخل المتابعة التامة والقاصرة.

فذا متابع به قُفي، فذا اسم الإشارة عائدة للمشارك المذكور، أي فهذا المشارك هو الذي يطلق

عليه المتابع، وقُفي معناها اتبع، والمعنى: فإنه متابع اتبع به.

طيب نضرب المثل وتتضح به الصورة إن شاء الله تعالى، أو قبل ذلك نشرح الشاهد.

قال: وإن تجد موافقا في المعنى، قوله موافقا هذه أيضاً صفة لموصوف محذوف، ما هو

المحذوف؟

هذا محتمل احتمالين، وإن تجد راوياً، وإن تجد حديثاً موافقاً، فإذا أخذناه على الحديث ظهر فيه

معنى الشاهد الذي صار متعارفاً عليه في الأخير، وهو الذي نريد أن نشرحه، وأما الموافقة في المعنى

مع اتحاد الحديث فهذا يطلق عليه أيضاً شاهد، لكن هذا مرتبة ثانية في غير هذا الموضوع.

إذن نقول: وإن تجد حديثاً موافقاً في المعنى لهذا الحديث... طبعاً لو وافقه في اللفظ فمن باب

أولى، هذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، يعني إذا كنا نقبله شاهداً إذا كان بالمعنى فمن باب

أولى أن نقبله باللفظ؛ لأنه أقوى.

قال: وإن تجد موافقاً في المعنى \* فقط فبالشاهد هذا يعني

يُعنى أي يُقصد.

قال: وحيث لا فمفرد، أي وحيث لا يوجد متابع ولا شاهد فهو حينئذ حديث فرد.

فعلى هذا يكون الحديث الفرد هو الحديث الذي ليس له متابع ولا شاهد.

وقوله: والبحث عن ذلك بالاعتبار يسمى حيث عن

حيث عن، هي أصلاً عنّ مشددة، لكن وقف عليها بالتسكين من أجل وزن البيت.

وقوله حيث عن، أي حيث عرض.

طيب، هنا: وحيث لا فمفرد والبحث عن \*\*ذاك بالاعتبار يُسمى حيث عن

هنا النوع الرابع وهو الاعتبار، وذكر أن الاعتبار هو البحث عن الشاهد أو المتابع، فإذا بحثنا

تخرج لنا النتيجة التالية:

إما أن نجد له متابعاً أو نجد له شاهداً أو لا نجد له شيئاً من ذلك.

إن وجدنا له متابعاً فهو المتابعة، وإن وجدنا شاهداً فهو الشاهد، وإن لم نجد شيئاً فهو الفرد.

إذن صار الاعتبار ما هو؟ هو عملية البحث هل هذا الحديث فرد أو له شواهد ومتابعات؟ العملية

نفسها تسمى الاعتبار.

نمثل الآن لتتضح الصورة كاملة للأشياء الثلاثة.

الإمام مسلم رحم الله في صحيحه، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال حدثنا جرير عن عبد الملك بن

عمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال سمعت رسول الله -صلى الله عليه

وسلم- يقول: «لا يصلح الصيام في يومين، يوم الأضحى ويوم الفطر من رمضان»

الآن هذا عندنا حديث، نبحت الآن عن متابعات.

روى أبو يعلى، قال: حدثنا أبو خيثمة قال حدثنا جرير عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي

سعيد قال سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «لا يصلح الصيام في يومين، يوم الفطر من

رمضان ويوم الأضحى»



هذا الإسناد مع الإسناد الذي قبله أين التقيا؟ في جرير.

طيب، نأتي الآن لأبي خيثمة، اشترك مع قتيبة في شيخه المباشر له، هذا هو الذي يسمى المتابعة التامة.

وعلم من هذا أن قوله: وإن تجد مشاركا للراوي في شيخ... قلنا يشمل المتابعة التامة والمتابعة الناقصة والقاصرة.

طيب المتابعة التامة ما هي؟ هي مشاركة الراوي في رواية حديث، عن شيخه المباشر طبعاً.

طيب هنا رواية أبي خيثمة روى عن جرير، وقتيبة روى عن جرير، فاشتركا في راوٍ واحد.

إذن أبو خيثمة متابعٌ لقتيبة متابعاً تاماً؛ لأنه شاركه في رواية الحديث عن شيخه، والحديث لفظه واحد.

ورواه الإمام مسلم -رحمه الله- قال: حدثنا أبو كامل الجحدري قال حدثنا عبد العزيز بن المختار قال حدثنا عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري «أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نهى عن صيام يومين، يوم الفطر ويوم النحر»

أين التقى هذا الإسناد مع الإسناد الآخر؟ في أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

نأتي الآن نريد أن نستخرج المتابعة التامة والقاصرة من هذا الحديث، فيه تامة وفيه قاصرة.

لو قلنا هذا الحديث نريد أن نقوي رواية قتيبة بن سعيد، هل هذا الإسناد اشترك فيه الراوي مع قتيبة في شيخه؟ لا.

في شيخ شيخه؟ لا.

اشترك في شيخ من بعيد.

إذا اشترك معه في شيخه المباشر صارت متابعة تامة، إذا كان اشترك معه في شيخ شيخه أو من فوقه

ماذا تسمى؟ متابعة قاصرة.

فنسبة هذه الرواية للرواية الأولى لمسلم رواية قتيبة هي متابعة قاصرة لها، لرواية قتيبة.

لكن لو أردت مثلاً أن تقول هذا الحديث بالنسبة لرواية قزعة ماذا يكون؟

متابعة تامة؛ لأن يحيى المازني رواه عن أبي سعيد، فهو اشترك مع قزعة في شيخه الذي هو أبو

سعيد الخدري - رضي الله عنه -، فصارت تامة، فالحكم أنها تامة أو ناقصة باعتبار النسبة.

هل هذه اللفظة نهى مثل لفظ لا يصلح بمعناها؟ هذا شاهد بالمعنى، المتابعة بالمعنى ليس

بالضرورة باللفظ.

ثم بعد ذلك نأتي إلى ما رواه الإمام مسلم بسنده عن أبي هريرة «أن رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - نهى عن صيام يومين يوم الأضحى ويوم الفطر»

راوي الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من هو؟ أبو هريرة، والأول؟ أبو سعيد.

وإذا اختلف راوي الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يُسمى شاهداً، يعني عندنا الآن أبو

هريرة اختلف، ليس أبا سعيد، هذا يُسمى الشاهد، مجيء الحديث من غير الطريق الأولى بالكُلية:

هذا هو الشاهد، سواء كان من رفع الحديث للنبي - عليه الصلاة والسلام - صحابياً أو تابعياً، مثلاً

وجدناه من حديث الحسن البصري عن النبي - صلى الله عليه وسلم - نقول: هذا شاهد.

إذن لما اختلف الذي رفع الحديث إلى النبي -عليه الصلاة والسلام- صار شاهداً.

وعلى هذا فالشاهد ما هو؟

هو مجيء الحديث من طريق أن يرفع الحديث صحابي أو غيره ممن لم يكن في الطريق الأخرى.

طبعاً سواء اتفق معه في اللفظ سواء بسواء أو اتفق معه في المعنى، فأنت إذا نظرت إلى رواية

حديث أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- التي فيها النهي عن صيام يومين، يوم الأضحى ويوم

الفطر، فقد وافقه حديث أبي هريرة في اللفظ، وإذا نظرت للرواية الأخرى لحديث أبي سعيد التي هي

لا يصلح: وجدت أنها بالمعنى، فهذا يصلح شاهداً لرواية أبي سعيد بالمعنى وباللفظ.

هذا البيت يحتمل معنيين، لو أخذناه على الموافقة في المعنى لما استفدتم شيئاً، أنا لما شرحتة هنا

ليس بالضرورة أن يكون... أنا قلت إنه يحتمل الاثنين، لكن شرحتة على الاحتمال الأنسب في فهم

الدرس والإضافة فقط.

ثم قال الناظم وحيث لا فمفرد، أي حيث لا يوجد متابع ولا شاهد، فالحديث يكون فرداً طيب

ماذا نفهم؟ نقول الفرد هو الذي لا يكون له متابع ولا شاهد.

طيب عندنا الحديث الفرد، هناك فرد مطلق وفرد نسبي.

إذا انتفت المتابعة ماذا يكون؟

إذا وجد له متابع هذا كحديث أبي سعيد، وهذا فرد نسبي، بالنسبة لحديث أبي سعيد.

وإذا لم نجد له شاهداً ولا متابعاً فنقول هذا فرد مطلق، فالفرد المطلق الذي ليس له متابع ولا

شاهد، والفرد النسبي هو الذي لا يكون له متابع.

ليس لها علاقة لا بصحيح ولا ضعيف ولا شيء، نحن لا ندخل في الأحكام، أنت تصور معنى المتابع والشاهد لكن النتيجة والثمرة من معرفتها أقولها لك إجمالاً بدون تفصيل: تتعلق بالتقوية والترقية والخطأ، تعرف بها الترقية والتقوية والخطأ، فقط.

تفضل.

**وإن يكن راويه يقصدُ الكذبُ\*\* فذلك الموضوع طرْحُهُ يجبُ**

**وربما أطلق فيما اتفقا\*\* فيه بلا قصد لأن يُختلَقَا**

هذا يتحدث الآن عن الحديث الموضوع، وهو نوع من أنواع علوم الحديث يتطرقون إليه.

قال: وإن يكن راويه يقصد الكذب\*\* فذلك الموضوع طرّحه يجب

فُفهم من هذا أن الموضوع هو الحديث الذي يرويه من يقصد الكذب، طيب من الذي أدرانا أنه

يقصد الكذب؟ ربما وهم في الرواية، يأتينا إن شاء الله...

نقول: أطلق هنا قوله يقصد الكذب من أجل أن يُبينَ أن الرَّاوي الذي عُلِمَ من حاله أنه يقصد

الكذب في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- يُسمّى حديثه الموضوع.

إذن وعلى هذا يكون الحديث الموضوع هو ما رواه الراوي الموصوف بالكذب، بمعنى أنه ثبت

عليه الكذب في حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قال: طرّحه يجب، هذا حكم، هذا الآن جمع بين التعريف والحكم، وقلنا أنه قليل، لكن طرّحه

يجب فيه إشارة أو فيه حكم أن هذا الحديث ليس حقه أن يرد لكن يُطرح لا يلتفت إليه مطلقاً، يُلقى؛

لأنه ليس بحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

قوله يطرح يدل على أن الحديث الموضوع يُسمى المطروح، يعبر عنه بعض العلماء يقول:  
الحديث المطروح والموضوع والمكذوب كلها يُسمى بها الموضوع.

هذا هو الشطر الأول من تعريف الموضوع، ثم ذكر الشطر الثاني، قال:

وربما أُطلق فيما اتفقا، والألف للإطلاق.

فيه بلا قصد لأن يُختلقَ

هذا هو الموضوع، الدرجة الأولى يعني أن راويه معروف بالكذب، إذا كان راويه معروفاً بالكذب فهو الموضوع، هذه الدرجة الأولى، الدرجة الثانية هي أن يطلق الحديث الموضوع على الحديث الذي ينسبه الراوي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهماً لغفلة وسوء حفظه، ولم يكن هذا الراوي موصوفاً بالكذب، وهذا هو معنى البيت الثاني، لأنه قال فيه وربما أُطلق -ربما أي على قلة- فيما اتفق وقوع النسبة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وليست كذلك، من غير تعمد منه للكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

عندنا مثال، أبو حاتم -رحمه الله- سأله ابنه عن حديث رواه عمر بن يزيد الرِّفاء عن شُعبة عن عمرو بن مُرّة عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ما بال أقوام يُشرفون المُترفين» يجعلون للمتوسعين في الشهوات فضلاً وشرفاً وعلواً على غيرهم، «ويستخفون بالعابدين، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم» الحديث.

قال أبو حاتم عن هذا الحديث لما سُئل -وهو موضع الشاهد- قال: هذا حديث كذب موضوع، وعمر بن يزيد كان يكذب.

إذن حكم عليه بالوضع لماذا؟ لأن عمر بن يزيد الرقّاء معروف بالكذب، إذن فهذا حديث كذب.

المثال الثاني أو الدرجة الثانية:

أبو حاتم أيضاً، سأله ابنه عن حديث رواه هشام بن عمار عن مسلمة بن علي عن ابن جريج عن حميد عن أنس «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان لا يعود مريضاً إلا بعد ثلاثة أيام»

قال أبو حاتم: هذا حديث باطل موضوع.

استفدنا كلمة باطل، الحديث الموضوع يطلق عليه أنه باطل.

فسأله ابنه، قال: قلت ممن هو -يعني هذا الوضع والبطلان-

قال: مسلمة ضعيف الحديث.

مسلمة بن علي الخشني، ما قال كذاب، كان ضعيف الحديث، يعني هو ما تعمد الكذب لكن جاءه من سوء الغفلة وفحش الغلط، أخطأ فروى هذا الحديث عن ابن جريج، ابن جريج إمام يُجمع حديثه، فروايته عنه هذا الحديث باطلة، هو موضوع، لماذا؟ هو ما تقصّد الكذب، فلذلك هو ما حكم عليه بأنه كذب، حكم على الحديث بأنه موضوع والراوي ضعيف.

بل إن أئمة الحديث يُسألون عن بعض الأحاديث ويقولون: إسناده ثقات والحديث موضوع.

وهذا موجود، الإمام أحمد حكم على حديث فضل مرّو بهذا، إسناده ثقات والحديث موضوع.

الذي بعده.

وإن يكن متهمًا به فقط \* \* \* فذلك المتروك عند من فرط

قوله وإن يكن متهمًا به أي: إن يكن الراوي متهمًا بالكذب بحيث أنه يُظن به الكذب لكن لا يُقطع به عليه؛ لأن إطلاق الكذب على الراوي لا يأتي إلا بعد سبر مروياته وتحقق أنه كان يكذب، لكن أحيانًا يُظن فيه الكذب ولا يُجزم، إما بظهور ذلك على رواياته لكن لا تبلغ درجة الجزم بالكذب، أو لأنه يكذب في حديث الناس لكن لم يُنقل عنه أنه كذب في حديث النبي -عليه الصلاة والسلام-.

فذلك المتروك: يعني هو الحديث المسمى المتروك.

عند من فرط أي عند من سلف أو تقدم من أهل الحديث.

قال: وإن يكن مُتَهِمًا به فقط، فقط معناها فحسب، أي لم يتجاوز إلى أن يكون الكذب ثابتا عليه.

نستفيد منها أن الحديث المتروك هو الحديث الذي في إسناده متهم بالكذب، هذا يسمى المتروك.

طبعًا المتهم بالكذب للعلماء فيه عبارات في الجرح والتعديل، منها المتروك والمتروك الحديث،

وأحيانًا يقولون متهم، وأحيانًا يقولون ساقط الحديث، ذاهب الحديث، كلها معناها متقارب.

مثاله ما رواه ابن ماجة من طريق بشير بن ميمون قال سمعته أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن

حذيفة قال سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «لا تعلّموا العلم لتباهوا به العلماء

أو لتماروا به السفهاء» الحديث.

لو نظرنا إلى بشير بميمون هذا قال فيه الإمام البخاري: يتهم بوضع الحديث، ما قال كذاب، يتهم

بوضع الحديث، والنسائي والدارقطني قالا فيه: متروك الحديث.

انظر إلى كلمة متهم مع كلمة متروك، معناها أن متروك يساوي متهم، متساويتان.

لماذا؟ هذا الراوي الكذب لم يثبت عليه لكن اتُّهم بالكذب، لماذا؟

نستفيد من كلام ابن عدي، يقول: لأنه روى أحاديث لا يتابعه عليها أحد.

جملة حديثه لا يتابع عليه أحد، فتوجه الاتهام له، لكن من عُرف أنه يروي الحديث الصحيح، أو يروي الأحاديث التي لها أصول ويشارك غيره لكن وقع منه وهم وغلط نحكم على حديثه بأنه موضوع لكن هو ما نحكم عليه بأنه كذاب.

الذي بعده.

وما روى فاسقٌ أو غافلٌ أو \* \* \* ذو غلطٍ فحشٍ مُنكراً دَعَوْا

وقد يُقَيِّدُ بما خالفَ ما \* \* \* لثقةٍ ولا بمعروفٍ سَمَا

هذا نوع آخر هو المنكر، وذكر فيه تعريفين:

التعريف الأول: هو ما رواه فاسق أو غافل أو ذو غلط فاحش، التعريف الأول: المنكر هو رواية

الفاسق أو الغافل -يعني المغفل- أو فاحش الغلط.

الفاسق هو صاحب المعصية، الثابتة عليه، التي تورث له الفسق، يعني الفاسق مأخوذ من الفسق

وهو الخروج عن طاعة الله، يعني أنه عاصٍ لله.

أو غافل، المراد بالغافل المغفل، ولكن ليس كل مغفل يُرد حديثه، المغفل ضد المتيقظ المتنبه،

لكن من كثرت غفلته رُد حديثه.



وفاحش الغلط هو من كثرت أخطاؤه حتى صارت أكثر من صوابه، فالراوي الذي يروي الحديث يسمى حديثه منكراً.

قد يقال في الراوي فاسق، وهم قلة، وقد يتكلمون في ديانته يقولون: رقيق الديانة، فيُعرف أنه فاسق.

ويقولون: مغفل، وهذه موجودة، وقد يقولون: فاحش الغلط، وقد يقولون: سيئ الحفظ جداً، أو يقولون: منكر الحديث، أو منكر الحديث جداً، أو أحاديثه مناكير.

هذا إذا ورد حُكم على حديثه بأنه حديث منكر.

إذن هذا الأول، المثل عليه:

روى ابن عدي من طريق الأغب بن تميم عن أبان بن أبي عياش عن أنس قال: كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم - فجاءه رجل من الأنصار فقال: فلان قرأ قل هو الله أحد مائة مرة، قال «اذهب فبشره بالجنة».

أبان بن أبي عياش قال فيه الإمام أحمد: منكر الحديث.

وقال فيها أبو زُرعة: تُرك حديثه، قيل: كان يتعمد الكذب؟ قال لا، كان يسمع الحديث من أنس ومن شهر ومن الحسن فلا يميز بينها.

إذن مُغفل فاحش الغلط.

وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يتابع عليه.

إذن فهذا الروي لما فحش غلطه وروى المناكير الكثيرة حُكم على حديثه بأنه منكر.

القسم الثاني قال فيه:

وقد يقيد -المنكر- بما خالف ما \*\* ثقة...

يعني قد يُقَيِّد بما خالف فيه الراوي راوياً ثقةً، وهذا يُشعر أن المخالف ضعيف، لماذا؟ استفدنا هذا من تعريف الشاذ فيما سبق، واستفدناه أيضاً من قوله: وقد يُقَيِّد بما خالف ما لثقة، فقوله ما لثقة دليل على أن الراوي الآخر ليس بثقة، يعني ضعيف.

قال: وذا بمعروف سما، وذا عائد على حديث الثقة، وذا بمعروف سما، أي أن حديث الراوي الثقة الذي خالف فيه الضعيف يسمى المعروف، فصار عندنا المنكر والمعروف، المنكر يطلق على شيءين: ما رواه فاسق أو مغفل أو فاحش الغلط ولو لم يخالف.

الثاني: إذا رواه ضعيف خالف فيه الثقة، فقيده بالمخالفة.

وأما المعروف فهو ضد المنكر، فهو ما خالف فيه الثقة الضعيف.

نمثل له وللمنكر في القسم الثاني.

عندنا حديث رواه حُيَيْبُ ابن حَبِيبِ الزيات، الابن حُيَيْبُ والأب حَبِيبُ، هذا من المؤتلف والمختلف في علم الحديث.

عن أبي إسحق السَّبيعي، عن العيزار بن حُرَيْث، عن ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم-

قال «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج وصام وقرى الضيف دخل الجنة»

هذا الحديث رواه حُيَيْبُ بن حَبِيبُ، حُيَيْبُ ضعيف.

لو بقي الحديث على هذا فقط نقول هذا حديث ضعيف، لوجود حُبيب، ضعيف، لكن حُبيب خالف معمر بن راشد وهو الثقة المعروف وعمار بن رزيق، وهو ثقة، وقد روياه موقوفاً على ابن عباس وليس مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -.

فرواية حبيب، هو راوٍ ضعيف خالف الثقة، إذن هذا منكر، هذا حديث منكر.

رواية معمر وعمار وهما ثقتان وقد خالفا حُبيب ماذا تسمى؟ المعروف.

نعم

وما به وهمٌ خفيٌّ يُعقل \* \* مع التأمل هو المُعلَّل

هذا نوع آخر هو المُعلَّل.

الحديث المُعلَّل جامع لصفيتين:

هو حديثٌ وُجِدَ بِهِ وَهْمٌ مِنْ قِبَلِ رَاوِيهِ الثَّاقِبِ، وَقَيَّدَنَاهُ بِثِقَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَرِيحاً فِي النِّظْمِ إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الصَّفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ضَعْفَ الرَّاويِ عِلَّةٌ ظَاهِرَةٌ، لَيْسَتْ خَفِيَّةً، إِذَا رَوَى الْحَدِيثَ رَاوٍ ضَعِيفٌ فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، مَا فِيهِ خَفَاءٌ.

الثانية: أنه يقول: مع التأمل، هنا لا حاجة للتأمل في رواية الضعيف؛ لأنها ضعيفة.

قلنا الحديث المعلل يجمع صفتين، الصفة الأولى وجود وهم خفي من قبل الراوي الثقة، لأنه لا

خفاء ولا تأمل في حديث الراوي الضعيف، لأن ضعفه ظاهر.

الصفة الثانية في الحديث المُعَلَّل لا بد من التحقق من وقوع الخطأ من قِبَل الراوي بالقرائن، لماذا؟ لأنه قال مع التأمل، ليس التأمل مجرد التفكير، التأمل معناه البحث عن القرائن الموصلة إلى العلة، أو الموصلة إلى الكشف عن العلة، وهناك قرائن كثيرة يُتوصل بها إلى معرفة العلة في الحديث، وأشهرها وأهمها هو تتبع طرق الحديث.

قال: وما به وهم، الوهم هو الخطأ، خفي، إذن قوله خفي وقوله يُعقل مع التأمل هنا قلنا إشارة إلى القرائن التي تدل على علة الحديث.

والوهم قلنا هو الخطأ والغلط، وله صور كثيرة، رفع الموقوف أو العكس، وصل المرسل أو العكس، إبدال راو براو أو العكس، زيادة لفظة في الحديث زيادة راو في الإسناد، إلى آخره، كثيرة أنواع العلل في الحديث.

ونمثل له بمثال، لكن قبل ذلك، الحديث المعلل أو المُعَلَّل أو المعلول، كلها بمعنى واحد، يقول العلماء هو أدق أنواع علوم الحديث، ومدار التصحيح والتضعيف عليه، ولهذا لا يحلُّ لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحكم على حديثٍ بالصحة والضعف ما لم يكن ذا معرفة تامة بهذا النوع، لأن الجراءة على التصحيح والتضعيف كثيرة، فلا يحل؛ لأن الإنسان الذي يحكم إما أن ينسب الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهذا تقويل للنبي -صلى الله عليه وسلم- ما لم يقل، وفي الحديث «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»

أو أنه ينفي حديثاً ثابتاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- وفيه صد عن سنته -عليه الصلاة والسلام- وإن لم يكن قاصداً.

فلا يحل لأحدٍ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتجرأ على هذه الأحكام.

المثال عندنا: روى الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة -رضي الله عنها- «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك»

هذا الحديث ذكر العلماء أنه حديث معلول.

طيب، أولاً لو نظرنا إلى رواية الإسناد كلهم ثقات، لا مشكلة، بل بعضهم من أعالي الثقات، والإسناد في ظاهره مُتَّصِل لا إشكال فيه في الظاهر.

بعد البحث والتأمل والنظر وتتبع طرق الحديث تبين أن ذكر عبد الله بن يزيد وعائشة في الإسناد غلط، بمعنى أن الحديث مُرْسَل وليس مُتَّصِلاً، دلَّنا على ذلك أن معمر بن راشد وحماد بن زيد وغيرهما قد رويَا هذا الحديث عن أيوب عن أبي قلابة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مُرْسِلاً، وهؤلاء أوثق من حماد بن سلمة، فتبين لنا أن حماداً وهم في الرواية فوصل الحديث وهو مُرْسَل.

طيب هل نحن أدركنا ضعف الحديث من خلال الرواية، أو الانقطاع الظاهر؟ لا، ما أدركنا، يعني هذا الإسناد لو لم تأت الأسانيد الأخرى لحكمنا عليه بأنه صحيح، لكن لما نظرنا في الأسانيد الأخرى والروايات الأخرى تبين لنا أن حماد بن سلمة وهم في هذا الإسناد فوصله.

وعلى هذا نقول: حديث حماد بن سلمة معلول أو مُعَلَّل، علته الإرسال، تبين لنا ذلك برواية حماد بن زيد ومعمر وغيرهما، فإذا طبَّقنا على الحديث المُعَلَّل ما قال: وما به وهمٌ خفي

هذا فيه وهم، أليس كذلك؟ هل هذا ظاهر أم خفي؟ خفي، هل عرفنا ذلك مباشرةً أو احتجنا إلى النظر والتأمل والتتبع؟ احتجنا إلى التتبع والنظر والقرائن، فَعُلِمَ بهذا أن الحديث المُعَلَّل هو الذي اُطَّلِعَ فيه على علة خفية مع أن الظاهر سلامته منها، لأنه في الظاهر سالم لكن في الباطن معلول.

تفضل.

وما به اختلاف متن أو سندٌ \* \* مُضْطَرَبٌ إِلَّا يَبِينُ مَا يُعْتَمَدُ

هذا نوع أيضاً من أنواع الحديث الضعيف، هو المُضْطَرَبُ.

قال وما به اختلاف متن أو سندٌ مُضْطَرَبٌ إِلَّا يَبِينُ مَا يُعْتَمَدُ

يعني ما وقع فيه اختلاف، سواء كان هذا الاختلاف في متنه أو سنده، ولم يتبين ما يعتمد عليه وهو الراجح فإنه يُحْكَمُ عليه بأنه مضطرب.

لأن الاختلاف إما أن ينتج عنه ترجيح أحد الجانبين فيكون أحدهما راجحاً والآخر مرجوحاً، أو أن لا يتبين الراجح من المرجوح فيُسمَّى مُضْطَرَباً.

إن تبين الراجح والمرجوح صار عندنا المحفوظ والشاذ، وإن لم يتبين فنسميه المضطرب.

إذن المضطرب ما هو؟ حاصل كلامه أنه الحديث الذي حصل فيه اختلاف في متنه أو إسناده، ولم يتبين الراجح.

وأصل المضطرب هو اسم فاعل من الاضطراب، وهو في اللغة الاختلال والاختلاف والتفاوت وعدم استقامة الأمر وانتظامه، وهذا يفهم منه أن الحديث المضطرب لم تستقم حاله، لأنه مُحْتَمِلٌ للحالين لكن على جهة التساوي، ولهذا فالحديث المُضْطَرَبُ يُؤْخَذُ من النظم، قال: وما به اختلاف.

قوله: وما به اختلاف، يدل على تعدد روايات الحديث، فإن لم يكن إلا إسنادٌ واحد أو رواية واحدة فليس فيه اضطراب.

الثاني أنه يُؤخذ من قوله: إن لم يبين ما يُعتمد، أن الاختلاف بين هذه الأوجه اختلاف فيه استواء المختلفين في رواية الحديث، يعني الاستواء في القوة، يعني الذي رواه على هذا الشكل والذي على هذا الشكل استويا في القوة.

قوله: فمضطرب، كلمة مُضطرب قلنا إنها تدل على عدم استقامة الأمر وانتظامه، إذن يُستفاد منها أن هذه الروايات جاءت على وجه غير منتظم، بمعنى مُختلف، ولو أمكن الجمع بينها لكان الأمر منتظما، ومن هنا ذكر أهل العلم أن الحديث المضطرب تتوفر فيه ثلاثة شروط:

أولا: تعدد أوجه الروايات.

ثانيا: عدم إمكانية الجمع بينها.

وثالثا: أن تكون هذه الروايات متساوية في القوة بحيث لا يمكن الترجيح بينها.

ولهذا قال الناظم: إن لم يبين ما يُعتمد، أي لم يتبين من الأوجه ما يُعتمد عليه ليكون أقوى من غيره فيحكم له.

طبعاً قلنا إن الاضطراب يكون في الإسناد والتمن، ومضطرب الإسناد هو الغالب، وطبعا الحكم بالاضطراب يتفاوت العلماء فيه، وتختلف اجتهاداتهم ونظرهم.

ويمثلون للمضطرب في الإسناد بحديث «شيبتي هود وأخواتها»

اختلف في هذا الإسناد كثيرا، منهم من رواه عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن أبي بكر - رضي الله عنه -.

ومنهم من رواه عن أبي إسحاق عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر، أدخل ابن عباس بين  
عكرمة وأبي بكر.

ومنهم من غير الإسناد، جاء بإسناد آخر هو عن أبي إسحاق عن مسروق عن عائشة عن أبي بكر.

ومنهم من رواه عن أبي إسحاق عن البراء عن أبي بكر.

ومنهم من رواه عن أبي إسحاق عن الأوص عن ابن مسعود.

إلى غيرها من الأوجه الكثيرة، فحكم عليه العلماء بالاضطراب.

مُضْطَرِبِ الْمَتْنِ مَثَلُوا لَهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَكِيمٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَتَبَ  
إِلَى جُهَيْنَةَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَلَّا تَتَفَعُّوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ وَلَا عَصَبٍ»

وقد بين الحافظ في التلخيص الأوجه:

بعضهم رواه بغير تقيّد بزمان، بدون زمان، ما فيه أي زمان.

وبعضهم قيده بشهر، وبعضهم قيده بشهرين، وبعضهم بأربعين يوماً، وبعضهم قيده بثلاثة أيام،  
ولا شك أن العام ليس كالشهرين، وأن الشهرين ليسا كالثلاثة أيام، يعني فيه أشياء غير متقاربة، فحكم  
العلماء عليه بأنه حديث مضطرب.

والله أعلم، ونُتِمَ بَعْدَ الصَّلَاةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.  
اللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمستمعين.

قال الناظم -رحمه الله-:

**والمُدْرَجُ الذي أتى في سنده \* \* أو متنه ما ليس منه فاقتده**

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله ومن اهتدى بهداه.  
هذا أيضاً نوع من أنواع علوم الحديث وهو المدرج، وهو اسم مفعول من الإدراج، وهو الإدخال، أي إدخال شيء في شيء.  
والمدرج -قال- الذي أتى في سنده أو متنه، فاستفدنا من هذا أن الإدراج يكون في الإسناد وفي المتن.

وقوله: أتى في سنده أو متنه ما ليس منه فاقتده

أن اللفظة المُدرجة ليست من أصل الحديث لا في متنه ولا في إسناده، وإنما هي أُضيفت عليه وأدخلت عليه، فلا تُنسب اللفظة المُدرجة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأيضاً ما يقع من الإدراج في الأسانيد على اختلاف وجوهها هي عبارة عن إدخال شيء على الإسناد وليس منه.

ونقول إن المؤلف ذكر أولاً مُدرج الإسناد، قال: المدرج الذي أتى في سنده.

مُدرج الإسناد له أقسام تصل إلى ستة أقسام، وذكر الأقسام يحتاج إلى معرفة بالأسانيد والنظر فيها، ولهذا سأكتفي بمثال نوضح به الصورة فقط، وإلا فهناك أقسام كثيرة، لكن يجمع هذه الأقسام

أنها إدخال شيء على الإسناد، ما ليس منه، سواء أدخلنا متناً على الإسناد أو أدخلنا إسناداً على إسناد، أو مثل ما في المزيد في المتصل الأسانيد أدخلنا راويًا على الإسناد، هذا يسمى مُدرجاً.

مثال: عندنا حديث رواه إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس -رضي الله عنه- في قصة العُرَينين، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لهم: «لو خرجتم إلى إيلنا فشربتم من ألبانها وأبوالها» فلفظة أبوالها ليست من رواية حميد عن أنس، وإنما تنتهي رواية حميد عن أنس إلى قوله: من ألبانها، وأما لفظة أبوالها فجاءت في حديث حميد عن قتادة عن أنس، فالراوي أدخل هذه الرواية، أدخلها إسماعيل بن جعفر على رواية حميد عن أنس، يعني نقلها من رواية حميد عن قتادة عن أنس إلى رواية حميد عن أنس مباشرة.

هكذا مثل به بعض العلماء، وقالوا إن غيره من الرواة لم يذكر هذا، يعني أن غيره من الرواة لم يدرج هذه الرواية على هذه الرواية، بل روه من حديث حميد عن أنس بدون كلمة أبوالها، ومن حديث حميد عن قتادة عن أنس وفيه أبوالها، هذا مثال مختصر للإدراج.

هذا هو الإدراج، ورأيت أن الإدراج يعني أدخل على رواية حميد عن أنس ما ليس منها، وهو لفظة وأبوالها.

مدرج المتن مثاله ما رواه ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال: رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «ما من مولود يولد إلا يمسه الشيطان فيستهل صارخاً إلا مريم ابنة عمران وابنها» وإن شئتم اقرؤوا قول الله تعالى ﴿وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.

فالأية أدرجها عبد الوهاب بن زياد في الحديث المرفوع، فأنت تقرأ هذا الحديث تظن أن قوله إن شئتم اقرؤوا: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ تظن أن القائل هو النبي -صلى الله عليه وسلم-، هذا هو الظاهر منها، لكن ثبت في الروايات الأخرى عن معمر أنها من قول أبي هريرة -رضي الله عنه-، كما في رواية عبد الأعلى وعبد الرزاق ومحمد بن ثور، روه أن أبا هريرة قال اقرؤوا إن شئتم...

فهو أدرج في المرفوع لفظة ليست من الحديث مطلقا.

الأول في الإسناد كان إدراجا -المتن موجود- لكن أدرجها على إسناد آخر للحديث، أما هنا فهي ليست من كلام النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأدرجها عبد الواحد بن زياد، وهذا طبعا نوع من العلة في الحديث، هذا من الزيادات المردودة.

طيب، تفضل.

**وإن يكن بُدِّلَ رَاوٍ أَوْ سَنَدٌ \* فهو مقلوبٌ وفي المتن وردٌ**

هذا نوع آخر من أنواع علوم الحديث، وهو المقلوب، والمقلوب اسم مفعول من القلب وهو الإبدال.

قال: وإن يكن بُدِّلَ رَاوٍ أَوْ سَنَدٌ \* فهو مقلوبٌ وفي المتن ورد

يدلُّ كلامه هذا على أنَّ القلب يكون في السند كما يكون في المتن، وأنَّه في الإسناد تارةً يكون بإبدال رَاوٍ واحد فقط وتارةً يكون بإبدال أكثر من رَاوٍ، بل ربما أبدل الإسناد بتمامه فوضع سندا محلَّ سند آخر.

قوله: وفي المتن ورد أي أن إبدال القلب ورد أيضا في المتن.

يتبين من كلامه أن مقلوب السند له صورتان:

الصورة الأولى إبدال راوٍ بآخر، مثاله:

ما رواه حمّاد بن عمرو النصيبي عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «إذا لقيتم المشركين في الطريق فلا تبدوؤوهم بالسلام»

هذا الحديث يُعرف من رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، وهذا الثابت في صحيح مسلم، لكن حمّاد بن عمرو النصيبي جعل الأعمش موضع سهيل ابن أبي الصالح، الحديث يرويه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، في صحيح مسلم، لكن حماد بن عمرو النصيبي أبدل سهيلاً فوضع موضعه الأعمش، فهذا قلب أبدل فيه راوياً مكاناً راوٍ آخر.

الثاني إبدال إسناد بإسناد آخر، مثل ما ذكروا رواية مصعب بن المقدم عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر -رضي الله عنه- «أن النبي سلم نهى أن يمس الرجل ذكره بيمينه»

فهذا الإسناد أخطأ فيه مصعب بن المقدم فرواه عن الثوري بهذا الإسناد، الثوري عن أبي الزبير عن جابر، والصحيح أنه عن الثوري عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما ذكره الرازيان أبو حاتم وأبو زرعة.

تأمل الإسناد، أبدله كاملاً، في الأول: الثوري عن أبي الزبير عن جابر، هذا أبدل الإسناد، جعله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فهو أبدل سنداً بسند.

هذا مقلوب الإسناد، يعني وضع إسناد موضع إسناد آخر على متن حديث، أو إبدال راوٍ فقط من الإسناد براوٍ آخر.

القسم الثاني هو مقلوب المتن، وحقيقة ذلك أن يروي الحديث بلفظ مكان لفظ آخر يتغير به معنى الحديث.

مثل ما رواه منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن عبد الحميد بن عوسجة عن البراء بن عازب أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «زينوا أصواتكم بالقرآن»

هذا مقلوب، الرواية الصحيحة: «زينوا القرآن بأصواتكم» هكذا رواه شعبة وزائدة وعبد الله بن عُمير وغيرهم عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

فهنا المتن اختلف، هناك فرق بين: زينوا القرآن بأصواتكم، وزينوا أصواتكم بالقرآن. هناك فرق في المعنى، هو حديث واحد وإسناد واحد لكن الراوي أخطأ، منصور بن المعتمر، فقلّب المتن.

تفضل.

**والثابت المقبول إن هو سَلِمَ \*\* من المعارض فبالمحكم سِم**

هنا الآن بدأ فيما يتعلق بفقهاء الحديث أو دراية الحديث.

قال: والثابت المقبول إن هو سلم \*\* من المعارض فبالمحكم سم

قوله: والثابت، أي والحديث الثابت، فالثابت صفة لموصوف محذوف.

وقوله: المقبول صفة أخرى مبينة للصفة الأولى أو مؤكدة لها؛ لأن الثابت هو المقبول والمقبول هو الثابت.

وقوله إن هو سلم من المعارض: المقصود به سلامته من الدليل الذي يخالفه في المعنى أو الدلالة.

وقوله: فبالمُحَكَّمِ سِم، أي فسَّمَّه والحالة هذه المُحَكَّم.

فعرفنا أن الحديث المُحَكَّم فيه شرطان:

الشرط الأول ثبوته عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

والثاني سلامته من المعارض له من الأدلة التي يصح أن تعارضه من الكتاب والسنة.

هذا هو المحكم، وأكثر أدلة الشرع على هذا، محكمة.

تفضل.

**وحيث لا والجمع فيه يُحْتَدَى \* فإنه مختلفُ الحديثِ ذا**

هنا يتكلم عن نوع من أنواع الحديث، وهو مختلفُ الحديث بكسر اللام وهو الأشهر، ويصح فتحه، مختلف لكن الأشهر الكسر.

وحيث لا: أي وحيث يسلم من المعارض مع ثبوته، انتبهوا، اشترطنا في المُحَكَّم أن يكون ثابتاً وأن لا يكون معارضاً بدليل ثابت، طيب مختلف الحديث هو الحديث الثابت الذي له معارض ثابت، لا بد، أما إذا كان ضعيفاً فلا يُنظر فيه.

وهنا الفرق بين أهل الحديث والفقهاء، أهل الحديث أول ما يبدوون في الثبوت، الأحاديث هل هي ثابتة أو غير ثابتة.

فما ثبت نظروا فيه، فإن عارضه ما ثبت نظروا فيه، لكن إن كان أحدهم ثابتاً والآخر ضعيفاً  
أعرضوا عن الضعيف وأخذوا بالثابت.

بخلاف كثير من الفقهاء، ولا سيما من تأخر منهم، فإنهم ينظرون في الثابت وغير الثابت وترى  
جمعا وترجيحا وأشياء كثيرة وأقوالا متعددة ومختلفة وتوجيهات كثيرة، مع أن الأمر لا يحتمل هذا،  
إذا لم يثبت الحديث لم يكن معارضا.

قال: وحيث لا وَالْجَمْعُ يُحْتَدَى

يعني والجمع يُتبع، وذلك بأن يُتأول أحد الدليلين على وجه، والثاني يُتأول على وجه آخر.

قال: فإنه مختلف الحديث ذا، طيب ذا ما هو؟

نعم المعارض، الحديث الذي وُجد له مُعارض هو هو المختلف، هذا هو المختلف، لكن هل  
الذي يعارضه فقط حديث آخر، أو لو عارضته آية وإجماع؟

ظاهره أنه سواء خالفه إجماع أو قرآن أو حديث آخر يسمى مختلف الحديث، وهذا أحد الوجهين  
في تفسير مختلف الحديث، وهو المعمول به في كتب مختلف الحديث.

وهناك وجه آخر أن هذا مختص بأن مختلف الحديث إذا تعارض حديثان ثابتان، ولم يمكن  
الجمع بينهما يُسمى مختلف الحديث، وأما المعارضات الأخرى تأتي في مشكل الحديث، الذي يقوله  
المؤلف بعد ذلك.

طيب مثال هذا المختلف الحديث قوله -عليه الصلاة والسلام- «لا عدوى ولا طيرة» هذا ثابت  
الصحيحين، وحديث آخر «لا يوردن مُمرض على مُصح» أي لألا ينتقل ما فيه من المرض إليه، وهذا  
ثابت الصحيحين.

واختلف العلماء في النظر بينهما، لكن هنا أمكن الجمع؟ إذا أمكن الجمع نسميه مختلف الحديث لأن مختلف الحديث ما معناه؟ أن يكون هناك حديث يعارض حديثاً آخر أو يعارض دليلاً آخر أمكن الجمع بينهما، فإذا أمكن الجمع سمي مختلف الحديث، لأنه إذا لم يُمكن الجمع تنتقل إلى أشياء أخرى ستأتي إن شاء الله.

طيب، عندنا الآن بعض العلماء جمع بينهما، أولاً هما حديثان ثابتان وتعارضان ماذا نصنع؟ أول ما نبدأ الجمع، الجمع هنا بينهما مُمكن، فتتبع الجمع مباشرة ونُسَمِّيه مُختلف الحديث، بعض العلماء يقول: لا عدوى ولا طيرة، أن المنفي من العدوى هو على ما كان عليه اعتقاد الجاهلية، من أنهم يزعمون أن العدوى تنتقل بذاتها، وأما قوله -عليه الصلاة والسلام- «لا يوردن مُمرضٌ على مُصح» هذا من باب اتخاذ الأسباب، يعني أن هذه المخالطة قد تكون سبباً في انتقال المرض، فجمع بينهما، فأدخل هذا في مختلف الحديث.

نعم

### وحيث لا وعُرف التاريخُ \* فذلك الناسخُ والمنسوخُ

عندنا هذا نوع آخر من أنواع علوم الحديث، هو الناسخ والمنسوخ، وهو مرتب على ما قبله، بمعنى أنه إذا لم يمكن الجمع، حصل تعارض ولم يمكن الجمع، وهما ثابتان، ماذا نصنع؟ قال: نتقل إلى النسخ، نبدأ بالجمع ثم ننظر في النسخ، والنسخ ما معناه؟ هو رفع حكم ثابت بدليل شرعي متأخر عنه، يعني لا بد أن يكون أولاً الحكم ثابتاً وثبوتته عن طريق الدليل الشرعي، ويكون النسخ له دليلاً شرعياً أتى بعده.

ولهذا قال: وحيث لا وعُرف التاريخ.



وليس المقصود عُرف التاريخ يعني الذي هو تعيين الوقت مثلاً في سنة كذا أو في سنة كذا أو في شهر كذا، لا، المقصود به يعرف التاريخ أي يعرف المتقدم من المتأخر.

قوله: وَحَيْثُ لَا أَيَّ وَحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ أَوْ الدَّلِيلَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ وَعُرِفَ التَّارِيخُ، قُلْنَا التَّارِيخُ يُقْصَدُ بِهِ الْمُتَقَدِّمُ وَالْمُتَأَخِّرُ، فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، أَيَّ أَنْ أَحَدَهُمَا يُقَالُ لَهُ النَّاسِخُ وَهُوَ الْمُتَأَخِّرُ، وَالْآخَرُ يُقَالُ لَهُ الْمَنْسُوخُ وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ، لِأَنَّ النَّاسِخَ رَفَعَ حُكْمَ الْمَنْسُوخِ الْأَوَّلِ وَصَارَ مَنْسُوخًا.

فتبين بهذا أن الناسخ والمنسوخ من الحديث هو عبارة عن حديثين متعارضين لم يمكن الجمع بينهما، وعُلم المتأخر منهما، فالمتأخر هو الناسخ والمتقدم هو المنسوخ، وطبعا العلماء لهم فيه ذلك طرق لكن نكتفي بما ذكرناه.

لكن مثلاً قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث بُريدة في الصحيح «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» هذا معلوم أنه عُرف المتقدم من المتأخر قطعاً بلفظه -عليه الصلاة والسلام- كنت نهيتكم -سابقا- عن زيارة القبور -فيما مضى- فزوروها، فزوروها هذا جاء ناسخاً للنهي عن الزيارة. وقد يكون أحياناً بالتاريخ وقد يكون بالإجماع.

نعم

**ثم غريبُ اللفظ ما يحتاج في \*\*معناه للغة إذ لم يُؤلفِ**

طيب هنا تكلم عن غريب الحديث، قال: ثم غريبُ اللفظ، أي غريبُ الحديث لكن جاء به بكلمة اللفظ حتى لا يشتبه مع غريب الإسناد الذي سبق، لأن الحديث فيه غريب الإسناد وغريب المتن، فهو هنا أراد غريب اللفظ، يعني الغريب الذي يكون في متن الحديث.

ثم الغريب ما يُحتاج فيه \*\* معناه للغة إذ لم يُؤلف

معنى البيت أن الحديث الغريب هي اللفظة التي تقع في الحديث ولم تكن مألوفة عند السامع، فيحتاج إلى اللغة، لأن الأصل في خطاب الشرع هو اللغة العربية، ما لم تكن هناك حقيقة عرفية أو حقيقة شرعية تنزع الحقيقة اللغوية.

فالحديث أحيانا تقع فيه ألفاظ، هذه الألفاظ لقلة استعمالها بالنسبة للسامع، كأن تكون قليلة الاستعمال أو نادرة الاستعمال أو لا تستعمل في بلده مطلقاً، أو كونه مثلاً من أهل العجمة يحتاج لتفسيرها، أو كونها مثلاً من غرائب لغة العرب، هذه الألفاظ التي تقع في الأحاديث تحتاج لمعرفة غريب الحديث، ولهذا صنف العلماء في غريب الحديث، وهذا الغريب طبعاً يتفاوت الناس فيه، ولهذا مُعظم كتب غريب الحديث في الأول كان الغريب أشياء قليلة وكان أشياء بعيدة عند العلماء، ثم كثرت الألفاظ الغريبة في كتب غريب الحديث حتى صارت كثير من الألفاظ المستعملة يذكرونها في غريب الحديث، ليس قصداً للاستكثار ولكن لأن الناس مع التأخر عن زمن النبوة وقلّة الفقه في دين الله وقلّة معرفة لغة العرب واختلاط العرب بالعجم أدى إلى أن كثيراً من الكلمات التي كانت معروفة ومستعملة عند العرب لم تعد معروفة أو لم تعد مستعملة عند المتأخرين، فاضطر العلماء الذين كتبوا في غريب الحديث إلى التوسع في هذه الألفاظ.

مثلاً عندنا جاء في حديث «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أبصر في بعض أسفاره شجرةً دفواء»

دفواء هذه كلمة غريبة، والدفواء هي الشجرة العظيمة الظليلة التي كثرت فروعها وأغصانها، هذه تُسمى الدفواء.

مثلاً عندنا قوله - عليه الصلاة والسلام - في رؤية الله - عز وجل - يوم القيامة «لا تَصْأَمُونَ في رؤيته» أي معناها لا ينضم بعضكم إلى بعض ويحصل بينكم مزاحمة في وقت رؤية الله - عز وجل -، هذه فُسِّرَت في الغريب، مثل الحوبة والحوب، وهو الإثم، فهناك كثير من الأمثلة في غريب الحديث.

تفضل يا شيخ.

وإن يكن يغمُض من معناه لا \*\* من لفظه فهو المسمى مشكلا

يعني إذا كان المعنى غامضا وليست اللفظة هي الغامضة، إذا كانت اللفظة الغامضة فمردها إلى غريب الحديث، لكن إذا كان معنى الحديث غامضاً فإن هذا النوع يسمى المشكل، الذي ينشأ عنه الإشكال سببان:

السبب الأول: هو خفاء معنى الحديث وغموضه، أي أنه غير ظاهر ولا واضح لقارئه.

طبعاً الاستشكال الناس فيه درجات، منهم من لا يستشكله، لكن بعضهم قد يستشكل، وهذا السبب راجع إلى الحديث ذاته، بقطع النظر عن الأدلة الأخرى، فهذا الإشكال في معناه.

الطحاوي - رحمه الله - في كتابه مشكل الآثار أدخل حديث جابر - رضي الله عنه - قال: استأذنت

على النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالة «من هذا؟»

فقلت: أنا، فقال: «أنا أنا، فكره ذلك».

الطحاوي أدخله لأن معناه مشكل عنده، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أراد أن يعرف بهذا

السؤال الذي سأله بقوله: مَنْ، أراد أن يعرف من المستأذن، يعني أراد أن يعرف عين المستأذن،

وجواب جابر - رضي الله عنه - لما قال: أنا، لم يحقق الغرض من سؤال النبي - صلى الله عليه وسلم -

له، فكره النبي - صلى الله عليه وسلم - ذلك، لأنه أراد جواباً يفيد علم من دق عليه الباب أو استأذن

عليه، النبي - صلى الله عليه وسلم - يريد معرفة من عند الباب، فقوله: أنا أنا لا يفيد ذلك.

السبب الثاني وجود ما يعارض الحديث في دلالاته مما يؤثر على معناه، لأن المعنى أحيانا يخفى لوجود المعارض، يعني يحصل الإشكال لوجود المعارض، سواء كان هذا المعارض من الحديث أو من القرآن أو من الإجماع أو من أي دليل معتبر.

عندنا قوله -عليه الصلاة والسلام- «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»

لو نظرنا إلى هذا الحديث مع قول الله -عز وجل- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ سيشكل علينا معنى حديث أبي هريرة «والحل ميتته» أشكل معناه؛ لأن الآية تقول ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ والسّمك ميتة، أو طعام البحر ميتة، والنبى -صلى الله عليه وسلم- يقول: حل لكم، هذا حصل إشكال في معناه، فاحتجنا إلى النظر فيه كما نظرنا في مختلف الحديث، فخصصنا، فجعلنا حديث أبي هريرة مخصصا لعموم قوله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ الميتة حرام إلا ميتة البحر.

نعم

**ما غيّر النقط به المصحف \* \* وإن يكن في الشكل فالمُحَرَّفُ**

طيب هنا المؤلف بعد أن تكلم عن شيء من الدراية رجع إلى علم المصطلح أو ما يتعلق بالرواية، قال: ما غيّر النقط به المصحف \* \* وإن يكن في الشكل فالمحرفُ

هنا ذكر نوعين: المصحف والمحرف، المصحف ما غيّر نقطه، بمعنى أن تكون صورة الخط واحدة، الحروف واحدة، لكن يحصل التغيير في النقط فقط.

مثلا عندنا: جبل وخيل، جبل وخيل انزع منها النقط -لأن النقط متأخر- انزع منها النقط شكل الحرف وصورة الخط واحدة مع أن الحروف مختلفة، خيل غير جبل، لكن صورة الخط واحدة.

طيب، عندنا بيته وبنته، وقع تحريف الأحاديث بهذا، بعضهم صحف.

بيته وبنته، احذف النقط مستوية في صورة الخط.

قال: ما غير النقط به المصحف، طيب المصحف هل هو مختص بالمتن، أم بالإسناد والمتن؟  
يشمل الإسناد والمتن.

من منكم يستطيع أن يأتي لي باسمٍ يشتهه مع الآخر في صورة الخط ويختلفان في النقط؟  
عباس وعياش، احذف النقط منها صورة الخط واحدة.  
أحيانا يقع التصحيف عباس وعياش.

قال: وإن يكن في الشكل فالمحرف، إن لم يكن في النقط ولكن كان في الشكل، لكن الشكل  
مختلف.

عندنا علي وعلي

في الرواة علي وعلي، الآن علي وعلي الاختلاف في النقط أم في الشكل؟ في الشكل، علي وعلي،  
هذا مفتوح وهذا مضموم.

لو قلنا في الألفاظ عندنا: التراب والثراب، التراب هو الكرش، كرش البهيمة.

والثراب هو الغشاء الذي يكون على كرش وأمعاء البهيمة، الآن تصنفونها ماذا؟ مصحف، لماذا؟

اختلاف في النقط أو في الشكل؟ في النقط.

طيب لو قلنا شريح وشريج وشريج، ما الفرق؟ هذا يعتبر مصحفا.

حسنا، لو قلنا: رَجَال، رِجَال، رِحَال.

مَصْحَف ومَحْرَف، رِجَال مع رَجَال هذا محرف.

رِحَالٍ مَعَ رِجَالٍ أَوْ رِجَالٍ، مَصْحَفٌ، لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي النِّقْطِ.

لو قلنا لك - كما صحّف بعضهم - «آية الإيمان حب الأنصار» الذي حرّفها قال: إنه الإيمان حب الأنصار، مُصَحَّفٌ.

طيب لو قلنا - كما صحّف بعضهم - «الربا سبعون بابا» قلنا: الرّيا، ماذا؟ هذا يعتبر مصحفاً.

طيب، مُجَزَّزٌ وَمُحَرَّرٌ، مَصْحَفٌ مَحْرَفٌ.

طيب، لو قلنا ذرّة وذرّة، لأنّ بعضهم أخطأ فيه، قال بدل ذرّة ذرّة، محرف.

إذن عرفنا أنه في الشكل، وأحياناً قد تجتمع.

تفضل

**والمُبْهَمُ الَّذِي بَمْتَنٍ أَوْ سِنْدٌ \* \* بتركٍ تَعْيِينٍ لِمَذْكُورٍ وَرَدٌ**

والمبهم هنا يريد به الراوي، والراوي المبهم الذي بمتن أو سند بترك تعيين ورد، أي أن المبهم

هو الذي لم يعيّن، بمعنى لم يسمّ، سواء كان ذلك في الإسناد أو المتن.

فاستفدنا أن المبهم هو الراوي الذي لم يُعَيَّن.

ثانياً أن الراوي المبهم قد يكون في الإسناد وقد يكون في المتن، والذي في الإسناد أثره على

الحديث ظاهر.

طيب، في الأول مر معنا المهمل، صحيح أم لا؟ قلنا المهمل من النسبة.

سُمِّيَ أَوْ لَمْ يُسَمَّ؟

سمّيناه صحيح أم لا؟ قلنا هذا سفيان، سمّيناه قلنا هذا حمّاد صحيح أم لا؟ قلنا هذا أحمد هذا صالح هذا محمد، لكن لم يتميّز من هو.

طيب هنا المبهم قلنا ما عُيّن، يعني ما سمّي، ما حُدّد عينه، هذا مثل ماذا؟ تقول: عن رجل، عن فلان، عن امرأة فلان، عن ابن أخي فلان.

فالذي لم يُدكّر اسمه يُسمّى المُبهم، والإبهام أشد أنواع الجهالة.

وهذه واردة في الأحاديث، في الحديث رواية داود بن أبي هند قال: حدثني فلان.

من هو فلان؟

وأحياناً يكون هناك إبهام بصيغة التوثيق، يقول: حدثني الثقة، وهذا أيضاً مبهم، أو يقول: حدثني من لا أتهم، هذا مبهم.

إذن كل من لم يسمّ فهو مبهم.

يقع في الإسناد ويقع في المتن، في المتن تجدون بعض الأحاديث أن رجلاً سأل رسول الله، أن امرأة دخلت على النبي -صلى الله عليه وسلم-، هذا مُبهم.

طبعاً التسمية في المتن ليست بالضرورة لكنه أحياناً يُحتاج إليه في الترجيح بين الراويين، لأنه أحياناً معرفة هذا الراوي المُبهم تعيّن لك الحديث المُتقدّم، الحديث المُتغيّر، أو تشرح لك الحالة.

تفضل.

وقد تناهت طرفة من الطرف \* \* \* آخذة من المهم بطرف

مختومةً بحمد من سناها \* \* \* سنيةً يجلو الدجى سناها

## محتومة الصلاة والسلام \* على الذي اصطفني للختم

هذه خاتمة المنظومة.

قال: وقد تناهت طرفةً من الطرف، تناهت، يقال تناهى الماء إذا وقف في الغدير وسكن، ومعنى ذلك أن هذه المنظومة تناهت ووقفت، يعني انتهت المنظومة المتعلقة.

وقوله تناهت يعني وإن كانت الخاتمة من المنظومة لكن المقصود من المنظومة انتهى.

وقد تناهت المنظومة طرفةً من الطرف أي حال كونها طرفةً من الطرف، والطرفة اسم من استطرف الشيء إذا استحدثه، يقال هذه طرفة من الطرف للشيء المستحدث المعجب، الذي يعجب الناس.

وهذه كأنه يقول: هذه طرفة يعني أني استحدثتها بهذه الطريقة وبهذا النظم في نظم علوم الحديث بالتعريف بألقابها.

مختومة بحمد من سناها أو سنّاها، كلاهما، فسناها معناه أعلاها ورفعها، وسنّاها معناها يسرها وسهّلها.

سنية يعني عالية رفيعة.

يجلو الدجى سناها يعني يجلو الظلام سناها أي ضوءها.

قال محتومة الصلاة والسلام على الذي اصطفني للختم، محتومة.

ووقع في بعض النسخ المطبوعة محتومة وبعضها مختومة، وأنا ما أدري عن المخطوط لكن العادة أنه ما يكرر، فمحتومة من الحتم وهو الإحكام والإتقان، أو محتومة من الحتم وهو الإيجاب يعني أنها محتومة اسم مفعول من الحتم أي موجبة الصلاة والسلام على النبي -صلى الله عليه



وسلم- والله أعلم، وصلى الله وسلم بارك على عبد الله ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعض الأسئلة.

يقول: كيف نجيب على من لا يقبل الأحاديث زعمًا أنها جُمعت بعد الصحابة بزمن طويل؟

قال الله تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ والذكر المراد به الكتاب والسنة، أما إطلاقه على القرآن فكثير، وأما إطلاقه على السنة فيقول الله تعالى ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ المنزل ما هو؟ هو القرآن، والمبين له هو سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- والتي قال عنها ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾.

وقد ذكر السلف -رحمهم الله- أن السنة كانت تنزل على النبي -صلى الله عليه وسلم- كما ينزل عليه القرآن، قال الله تعالى ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ \* مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ \* وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ فالذي ينكر السنة ويزعم أنه ينكرها لأنها جُمعت بعد النبي -صلى الله عليه وسلم- فقد كذب القرآن.

كذبه من هذا الوجه ومن وجوه آخر، لأن الله تعالى قال ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وهذا شامل لما قاله -صلى الله عليه وسلم- ولما أوحاه الله -عز وجل- إليه من كتابه العظيم، يعني ما جاءه وحياً من السنة ومن القرآن.

والحفظ الذي ذكره الله - عز وجل - جعل الله له أسباباً، من أسبابه ما جعله الله - عز وجل - في العرب في بداية البعثة من قوة الحفظ، ولهذا نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن كتابة الحديث في البداية، هل نهى عنه لأنه يريد إضاعة السنة؟

لا، حاشاه، ولكن لأن الصحابة كانوا يحفظون ما يقوله - عليه الصلاة والسلام - لما آتاهم الله - عز وجل - من قوة الحفظ، فكانت صدورهم كالكتب التي تسجل فيها هذه الأحاديث، فلما احتاج الناس إلى ذلك أذن لهم النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولهذا قال: اكتبوا لأبي شاة؛ لأنه أعجمي يحتاج للكتابة، ما يحفظ ما يقوله النبي - صلى الله عليه وسلم - مباشرة، فصارت الكتابة مأذونا بها بإجماع العلماء.

فالله يَسِّر في البداية الحفظ ثم بعد ذلك يَسِّر الله - عز وجل - كتابة الحديث، لكن كان الحديث ينتقل من جيل إلى جيل بالأسانيد الثابتة الصحيحة وكان هناك نقاد ينقدون الأحاديث ما ثبت منها وما لم يثبت، والذي يقول هذا الكلام هو لم يطلع على سير الأئمة والعلماء، لو طلع فقط على مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وما ذكره من سير الأئمة الكبار الذين حفظ الله بهم السنة لعلم أن هذا الكلام الذي يقوله ليس بصواب، لأنهم رووا ونقدوا وجمعوا الأحاديث من كل مكان ورحلوا إليها في أقطار الأرض يطلبون الحديث الواحد فقط، يعني إنسان ينتقل من المدينة إلى الشام ليطلب حديثاً واحداً، هل هذا الذي يطلب الحديث يعقل أنه لا يحفظ الحديث ولا يؤديه؟

فكانت أسباب الحفظ موجودة، في البداية كانت أسباب حفظ الشرع موجودة كان فيها الحُفَاف ونهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الكتابة لأنها تختلط بالقرآن في البداية، ثم أذن بها - عليه الصلاة والسلام - بعد ذلك لما استقر الأمر.

ثم هذه المقالة هي مدرجة القول بالمقالة الفاسدة مقالة القرآنيين، وهي مقالة فاسدة وذكر السيوطي في كتابه في السنة أن هذه المقالة هي مقالة قديمة كلما جاءت فترة خرج قرنهما ثم أطفأها الله

-عز وجل-، تكلم عليها حتى الإمام الشافعي -رحمه الله- قديماً على ما يسمونه بالقرآنيين وجاء حديث فيهم ولكنه لا يصح.

فالاعتماد على القرآن دون السنة هو زندقة لا شك لأنك لا تفهم القرآن ولا تعرف القرآن ولا تعرف وجوه القرآن ولا تعرف دين الله وسنة النبي -صلى الله عليه وسلم- ليست في ذلك؛ لأنها مبيّنة عن كتاب الله -عز وجل-، طيب هؤلاء الذين يفهمون القرآن، يقولون نأتي بالقرآن وبلغه العرب، طيب عندنا في القرآن ألفاظ مشتركة تحتمل معاني كثيرة، من الذي يُعَيِّنُها؟ يعني الآن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما قال: «بُني الإسلام على خمس شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة»

أخرج لي تعريف الزكاة من القرآن، أخرج لي الصلاة من القرآن، ونصليها بعدد الركعات، تجدون هذا في القرآن؟

نرجع إلى لغة العرب، الصلاة الدعاء بالخير، معناه أنك لو تدعو بخير يصح عند هؤلاء! هل هذا أحد يقوله؟ هذا لا يُقال.

فالسنة محفوظة وهذه كتب السنة يرونها جيل بعد جيل وأمة بعد أمة وفقهاء وعلماء ومحدثون وأخبار ومنقولة لنا محفوظة بحفظ الله ما تغير منها شيء.

السؤال الثاني: هل شرحكم للمنظومة مطبوع؟

المنظومة لها شرح عندي لكن إن شاء الله يطبع.

السؤال الثالث: كيف يُحكم على الراوي بالكذب، أي ما هي العلامات؟

الراوي يُحكم عليه بالكذب أحياناً باعترافه، وأحياناً بروايته الأحاديث التي لا أصل لها، فإذا روى أحاديث لا أصل لها، يعني صار يروي هذه الأحاديث التي لا أصل لها حكم عليه بالكذب.

السؤال الأخير: ما معنى على شرط البخاري ومسلم؟ وما معنى أخرجه البخاري ومسلم؟

أخرجه البخاري المسلم يعني روياه في الصحيح، أخرجه البخاري في الصحيح ومسلم في الصحيح يعني روي الحديث.

وأما على الشرط هذا كلام كبير، هذا من الكلام الذي اختلف فيه العلماء وليس له حل إلى يومنا الحاضر.

منهم من يرى أن الشرط هو من الرواة، إن كان الإسناد بهؤلاء الرواة كان صحيحاً سواء وُجدوا على الاتفاق أو الافتراق، يعني وجدنا في هذا الإسناد هذا الراوي يروي عن نفس هذا الراوي أو يروي عن راوٍ آخر لكن كلهم مخرج لهم في الصحيح.

ومنهم من قال: إنه إذا خرّجه، خرّج الحديث على الهيئة الموجودة في الصحيح يعني نفس الإسناد ونفس الرواة مع اشتراط أن يكون الحديث من الأحاديث السالمة من العلة صح أن يُقال على شرط مسلم، على شرط الشيخين، على شرط البخاري، إن كان الإسناد موجوداً بتمامه وصيغته.

ومنهم من يرى أنه على شرط الشيخين يراد به أن الرواة الذين خرّج لهم هذا الحديث متصفون بصفات الرواة الذين خرّج عنهم الشيخان.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد.